





البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي National Bank of Oman GCC Fund

صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة

سعر الوحدة 1/020 رع وتتوزع على 1/ رع كقيمة اسمية للوحدة و20 بيسة مصاريف إصدار عن كل وحدة.

تاريخ نهاية الاكتتاب: 11 يونيو 2013م

تاريخ بداية الاكتتاب: 12 مايو 2013م

مدير الإصدار البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع مدير الاستثمار البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

بنوك التحصيل

البنك الأهلي ش.م.ع.ع بنك ظفار ش.م.ع.ع البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

المستشار القانوني البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم الم<mark>دقق الخارجي</mark> برايس وترهاوس كوبرز إل إل بي

الحافظ الأمين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية ش.م.ع.م_عمان

تحتوي نشرة الإصدار هذه على معلومات تم تقديمها حسب متطلبات نشرة إصدار الأوراق المالية في السوق الأولية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم /خ/٢٠١٣/٣٦ بتاريخ العامة لسوق المال بسلطنة عمان، تم اعتماد نشرة الإصدار هذه من الهيئة العامة لسوق المال بموجب القرار الإداري رقم /خ/٢٠١٣/٣٦ بتاريخ ٢٨ إبريل ٢٠١٣م. ومن الأمور الواجب التأكيد عليها هنا أن الهيئة العامة لسوق المال لا تعتبر مسؤولة عن صحة وكفاية المعلومات الواردة في هذه النبيانات والمعلومات أو استخدامها من قبي هذه النبيانات والمعلومات أو استخدامها من قبل أي شخص آخر.

ملحوظةمهمة

إن الهدف من إعداد نشرة الإصدار هذه هو إطلاع المستثمرين المحتملين على كافة المعلومات التي قد تساعدهم على اتخاذ القرار المناسب بالاستثمار من عدمه في الوحدات المطروحة.

إن نشرة الإصدار هذه مستند مهم ومن ثم يتعين على جميع المستثمرين قراءتها بعناية، كما يتعين على جميع المستثمرين عدم اعتبار هذه النشرة بمثابة توصية بالاستثمار أو على أنها تقدم نصيحة ضريبية أو استشارة قانونية.

يتوجب دراسة عوامل المخاطرة المعروضة في الفصل الثاني من النشرة الحالية للوصول لقرار يتعلق بالاستثمار في الوحدات.

يتوجب على كل مستثمر الحصول على ما يحتاج إليه من نصائح مهنية عن تقييم مخاطر الاستثمار قبل طلب الوحدات في الصندوق.

يرجى ملاحظة أن الاستثمار في الصندوق غير مضمون حيث تكون قيمة الوحدات في الصندوق عرضة للتغيير ويمكن أن يتكرر أو لا يتكرر الأداء السابق لهذه الوحدات.

هذه النشرة صادرة من البنك الوطني العماني رمدير الاستثمار).

يتحمل مدير الاستثمار المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في هذه النشرة وصلتها بموضوعها.

هذا ويؤكد البنك الوطني العماني أن كل البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة مهمة للمستثمرين، وأنه قد تم أخذ العناية الواجبة عند إعداد هذه النشرة لضمان عدم حذف أي معلومات مهمة قد يؤدي حذفها إلى أن تصبح المعلومات الواردة بهذه النشرة مضللة.

بالإضافة إلى ما تقدم، فقد أتت بعض المعلومات الواردة في هذه النشرة من مصادر متاحة للجمهور يؤمن مدير الاستثمار بمصداقيتها، بيد أن مدير الاستثمار أو الغير لن يكونوا مسؤولين عن مدى دقة تلك المعلومات أو اكتمالها.

لقد صرحت الهيئة العامة لسوق المال ووافقت على نشرة الإصدار الحالية، وستخضع هذه النشرة للقواعد واللوائح الخاصة بالهيئة العامة لسوق المال وسلطنة عمان.

لا تعتبر الهيئة العامة لسوق المال مسؤولة عن صحة البيانات والمعلومات الواردة في هذه النشرة وكفايتها، كما أنها لا تتحمل أي مسؤولية عن أي ضرر أو خسارة قد تنشأ نتيجة الإعتماد على أي جزء من هذه النشرة أو استخدامه من قبل أي شخص.

تعد النسخة العربية من نشرة الإصدار العالية النسخة الرسمية وفي حالة وجود أي اختلاف أو تباين بينها وبين النسخة الإنجليزية، يُعمل بالنص العربي.



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	
7	المصطلحات
10	موجز الإصدار
12	الفصل الأول: الصندوق وسياسة الاستثمار
12	صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي
12	الصندوق
12	سياسة توزيع الأرباح النقدية
13	سياسة الاستثمار
13	الأغراض المنشودة من الاستثمار
13	الاستراتيجية الرئيسية للاستثمار
14	القيود على الاستثمار
16	الفصل الثاني: عوامل المخاطر وكيفية التخفيف من آثارها
16	عوامل المخاطر الرئيسية المصاحبة للاستثمار في صناديق الاستثمار وكيفية التخفيف من هذه المخاطر
19	الفصل الثالث: الأساس المنطقي للاستثمار
30	الفصل الرابع: مجلس إدارة الصندوق
33	الفصل الخامس: مدير الاستثمار
38	الفصل السادس: مزودي الخدمات الآخرين
38	خدمات الحفظ الأمين
37	خدمات إدارة الصندوق
40	الموزعون
40	المدقق الخارجي
40	المستشار القانوني
41	الفصل السابع: شروط وإجراءات الاكتتاب
50	استرداد الوحدات
53	صافي قيمة الأصول
56	الرسوم والمصروفات
58	الفصل الحادي عشر: مزيد من المعلومات عن الصندوق
60	الفصل الثاني عشر: التعهدات



المصطلحات

الجهة المسؤولة عن إدارة الصندوق وفقا لاتفاقية الإدارة.	مديرالصندوق
الاتفاقية المبرمة فيما بين مدير الصندوق والصندوق ممثلا بمجلس إدارة الصندوق.	اتفاقية الإدارة
النظام الأساسي للصندوق والذي يحدد حقوق والتزامات حاملي الوحدات والصندوق ومدير الاستثمار ومزودي الخدمات.	النظام الأساسي
العملة القانونية بالسلطنة وتساوي (1000 بيسة = 1 ر.ع)	الريال
أيام العمل الرسمية التي تكون فيها البنوك مفتوحة لمزاولة أعمالها في عمان.	يومعمل
ساعات عمل البنك الوطني العماني الرسمية وهي حاليا من الساعة الثامنة صباحا للساعة الثانية عصرا.	ساعات العمل
تاريخ إغلاق مدة الاكتتاب الأولي.	تاريخ الإغلاق
بنك معين لتحصيل طلبات الوحدات خلال مدة الاكتتاب الأولي	بنوك التحصيل
المدة التي يقوم فيها الصندوق بإعادة فتح الباب للاكتتاب في الوحدات واستردادها بصورة متصلة بعد إنتهاء مدة الاكتتاب الأولي.	مدة العرض المتصلة
الهيئة العامة لسوق المال، عمان والتي تم إنشاؤها حسب المرسوم السلطاني رقم 98/80.	الهيئة
الشركة/ الجهة المسؤولة عن الحفاظ على كافة موجودات الصندوق بحسب بنود وشروط اتفاقية الحافظ الأمين.	الحافظ الأمين
الاتفاقية الموقعة بين الحافظ الأمين والصندوق ممثلا بمجلس إدارة الصندوق .	اتفاقية الحافظ الأمين
الجمعية العامة غير العادية لحملة الوحدات	الجمعية غير العادية
فترة اثنا عشر شهرا وتبدأ من الأول من يناير وحتى الواحد والثلاثين من ديسمبر لهذه السنة.	السنةالمالية

صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي	الصندوق
دول مجلس التعاون الخليجي والمؤلفة من عُمان والإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والبحرين والكويت.	دول المجلس
المعايير الدولية للتقارير المالية	معايير التقارير المالية
استمارة يقدمها المكتتب للاكتتاب في الوحدات في مدة الاكتتاب الأولي.	استمارة الاكتتاب الأولي
المدة التي تتوفر خلالها وحدات الصندوق للاكتتاب فيها حسب سعر الاكتتاب الأولي.	مدة الاكتتاب الأولي
الاتفاقية المبرمة بين مدير الاستثمار والصندوق ممثلا بمجلس إدارة الصندوق.	اتفاقية إدارة الاستثمار
الجهة المسؤولة عن إدارة كافة موجودات الصندوق بحسب اتفاقية إدارة الاستثمار.	مديرالاستثمار
مجموعة الأوراق المالية والاستثمارات التي يختار من ضمنها مدير الاستثمار استثمارات لاستثمار الصندوق فيها.	محيط الاستثمار
عرض الاكتتاب الأولي	العرض الأولي
الهيئة المشكلة في البداية من الأشخاص المذكورين في الفصل الرابع من هذه النشرة والذين سيتحملون المسؤولية كاملة عن إدارة وتسيير شؤون الصندوق.	مجلس إدارة الصندوق
دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال	مورجان ستانلي كابيتال انترناشيونال
سوق مسقط للأوراق المالية	سوق مسقط
يتم حساب ونشر قيمة صافي قيمة الأصول بانتظام كل أثنين من كل أسبوع وإذا صادف يوم الاثنين يوم عطلة، يتم نشر قيمة صافي قيمة الأصول في أول يوم عمل تال.	صافي قيمة الأصول (للصندوق)
البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع	البنك
صافي قيمة الأصول للوحدة الواحدة هو ناتج قسمة صافي قيمة الأصول على مجموع عدد وحدات الإصدار.	صافي قيمة الأصول (للوحدة الواحدة)



صافي القيمة المحققة للصندوق.	صافي القيمة المحققة
الجمعية العامة العادية لحملة الوحدات.	الجمعية العادية
سلطنة عمان.	عمان
نشرة الإصدار الحالية الداعية للاكتتاب في الوحدات.	النشرة
استرداد الوحدات من خلال تقديم نموذج استرداد مستوف حسب الأصول للمدير	الاسترداد
نموذج الاسترداد المزمع استخدامه لاسترداد الوحدات في مدة العرض المتصلة	نموذج الاسترداد
العملة الرسمية لسلطنة عمان.	ر.ع/الريال العماني
مكون الصندوق وهو البنك الوطني العماني.	المكون
المكتتب في الوحدات في مدة العرض الأولي أو مدة العرض المتصلة.	المكتتب
الاكتتاب في الوحدات من خلال تقديم استمارات الاكتتاب المستوفاة للمدير خلال مدة العرض المتصلة.	الاكتتاب
استمارة يقدمها المكتتب للاكتتاب في الوحدات في مدة العرض المتصلة.	استمارة الاكتتاب
هو حافظ أمين فرعي يعينه الحافظ الأمين لتقديم خدمات الحفظ الأمين للصندوق في خارج عمان.	الحافظ الأمين الفرعي
حملة الوحدات في الصندوق وقد يكون المالك شخصا طبيعيا أو اعتباريا.	حملة الوحدات
كل وحدة من وحدات الصندوق وكل منها تحمل قيمة اسمية قدرها=/ 1 ر.ع.	الوحدات
اليوم الذي يقوم فيه المدير الإداري باحتساب صافي قيمة الأصول.	يوم التقييم



موجزالإصدار

إن المعلومات الواردة أدناه هي مستخرجات من نشرة الإصدار وعليه يجب قراءة تلك المستخرجات بالاقتران مع النص الكامل لنشرة الإصدار. إن صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي هو أداة استثمار مشترك ولقد تم تأسيسه حسب أحكام قانون سوق رأس المال رقم 98/80 ولائحته التنفيذية ويتولى مجلس إدارة الصندوق الإشراف على أنشطة الصندوق وأصوله.

_	
	صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي.
العنوان:	صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي، البنك الوطني العماني
	ش.م.ع.ع – إ <u>دارة</u> أعمال الاستثمار – ص.ب 751، ر.ب 112، روي، سلطنة عمان.
	صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة في الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي.
أغراض المشروع:	يسعى الصندوق لتحقيق عائدات مع المحافظة على نمو رأس المال كهدف رئيسي من
	خلال الاستثمار في المحافظ التي تتم إدارتها بنشاط والمؤلفة من شركات ذات مردود ربحي
	مرتفع مقيدة بأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز با نخفاض مستوى
	التعرض لحقوق رأس المال الأُخرى وفرص استثمار ثابتة في المنطقة.
عملة الصندوق:	الريال العماني.
	2.000.000 ريال (2 مليون ريال)
سعرالإصدار الأولي:	1.020 ريال (عبارة عن 1 ريال القيمة الإسمية و 20 بيسة كمصاريف إصدار).
	12 مايو 2013م
نهاية الاكتتاب الأولي:	11 يونيو 2013م
	لا يوجد حد أق <i>صى</i> للاكتتاب
الحد الأدنى للاكتتاب في الطرح الأولي:	2000 (ألفا) وحدة ومضاعفات 100 (مائمً) وحدة بعد ذلك
الحد الأدني للاكتتاب اللاحق:	1000 ر.ع لكل مكتتب لحاملي الوحدات الحاليين و2000 ر.ع للمكتتبين الجدد
	بعد مدة الاكتتاب الأولي.
الحد الأقصى للإكتتاب:	لا يوجد حد أقصى .
استلام طلبات الاكتتاب والاسترداد:	يومي.
التعامل مع طلبات الاكتتاب والاسترداد:	أسبوعي.
	في نهاية عمل يوم الأثنين من كل أسبوع عمل.
	البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع.
الحافظ الأمين:	الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية

مديرالصندوق:	البنك الوطني العماني
المدقق:	برايس وترهاوس كوبرز إل إل بي
المستشار القانوني:	البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم
بنوك التحصيل:	البنك الأهلي ش.م.ع.ع وبنك ظفار ش.م.ع.ع البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع. و
الستثمرون المؤهلون:	ـ الصندوق مفتوح للاستثمار لكافة الأفراد والمؤسسات والمستثمرين من العمانيين وغير
	العمانيين
رسوم الاكتتاب اللاحق والاسترداد :	رسوم الاكتتاب (أو مصروفات الإصدار خلال فترة الاكتتاب الأولي):
	 2٪ من إجمالي المبلغ المستثمر (يجوز لإدارة الصندوق أو مدير الصندوق إعفاء
	هذه الرسوم كليا أو جزئيا)
رسوم الاسترداد:	 2٪ إذا تم الاسترداد خلال 6 أشهر من تاريخ الاكتتاب
	 1 ٪ إذا تم الاسترداد خلال الستة شهور المتبقية من السنة الأولى للاكتتاب
	 سيتم الاحتفاظ برسوم الاسترداد لدى الصندوق
	• لا يسمح لحملة الوحدات الذين يكتتبون خلال فترة الاكتتاب الأولي
	باستعادة، أو بيع، أو تحويل أو إيداع وحداتهم بأي شكل كان لمدة ثلاثة
	أشهر من تاريخ تسجيل الصندوق بسجل صناديق الاستثمار بالهيئة العامة لسوق المال.
الرسوم الأخرى ذات الصلة:	رسوم مدير الاستثمار
رسوم الإدارة:	يستحق مدير الاستثمار رسوم إدارة بمعدل 1,1٪ في السنة من صافي أصول الصندوق.
	يتم احتساب رسوم الإدارة بناءً على صافي قيمة الأصول اليومي وتدفع بصورة شهرية.
رسوم الأداء:	يستحق مدير الاستثمار رسوما للأداء بمعدل 10٪ على أي عائد سنوي تتجاوز نسبته
	10٪. لن يفرض مدير الاستثمار أي رسوم أداء إذا كان أداء الصندوق 10٪ أو أقل.
	تحتسب رسوم الأداء وتدفع في نهايـــــ السنــــــــــــــــــــــــــــــــــــ
	سيقوم البنك بخصم مصروفات تشغيل أخرى كما هو موضح في الفصل 10.
طريقة الدفع:	كافة الدفعات تتم عن طريق الشيكات أو الحوالات المصرفية.
	السنة المالية للصندوق: من الأول من يناير وحتى 31 من ديسمبر في كل عام، وتبدأ
	السنة الأولى من نهاية فترة الإصدار العام الأولي وحتى 31 ديسمبر من نفس العام.

الفصل الأول – الصندوق وسياسة الاستثمار

صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي

أ الصندوق

إن صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي هو صندوق استثمار ذو نهاية مفتوحة غير مدرج بالسوق من المقرر أن يتم إنشاؤه تحت إشراف الهيئة العامة لسوق المال وحسب التنظيم التشريعي لها.

إن مكون الصندوق هو البنك الوطني العماني والذي سيكتتب في 5٪ من رأسمال الصندوق، وفقا للوائح الصندوق، فلن يقوم البنك الوطني العماني ببيع أو استرداد نسبة مساهمته في رأس المال لمدة ثلاث سنوات من تاريخ غلق مدة الاكتتاب الأولى.

يخضع الصندوق لإدارة مجلس إدارة الصندوق المنتخبة وفقا لأحكام النظام الأساسي للصندوق. تتم إدارة الصندوق من البنك الوطني العماني بصفته مدير الاستثمار الخاص بالصندوق والمعين من مجلس إدارة الصندوق.

ب سياسة توزيع الأرباح النقدية

إن سياسة توزيع الأرباح النقدية تأتي في إطار أحكام قوانين الهيئة العامة لسوق المال وبمقتضاها يعود لمدير الاستثمار الحق في اتخاذ قرار إما بتوزيع الأرباح النقدية أو إعادة استثمارها .

لمجلس إدارة الصندوق أن يقوم بتوزيع الأرباح النقدية أو أن يقوم بتوزيع أي فائض في أرباح الصندوق أو توزيعات الأرباح والفائدة أو صافي الخسائر أو المصروفات والضرائب – إن وجدت على حملة الوحدات وذلك إذا رأى مدير الاستثمار أن هذا الفائض كاف للتوزيع، وللمجلس خلاف ذلك أن يقوم بإعادة استثمار كل ما سبق.

كلما أمكن، لمدير الاستثمار أن يقوم بإصدار توصيته لمجلس إدارة الصندوق والتي تنص على توزيع ما لايقل عن 80٪ من الأرباح النقدية والفائدة التي تنتج عن الأوراق المالية المستثمر فيها سنويا حسب لوائح وقوانين الهيئة العامة لسوق المال.

سياسة الاستثمار

أ) الأغراض المنشودة من الاستثمار

يسعى الصندوق لتحقيق عائدات مع المحافظة على نمو رأس المال كهدف رئيسي من خلال الاستثمار في المحافظ التي تتم إدارتها بنشاط والمؤلفة من شركات ذات مردود ربحي مرتفع مقيدة بأسواق المال في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتميز با نخفاض مستوى التعرض لحقوق رأس المال الأخرى وفرص استثمار ثابتة في المنطقة.

لن يقوم الصندوق بإدخال تغييرات جوهرية على سياساته الاستثمارية الواردة في نشرة الإصدار الحالية دون موافقة مجلس إدارة الصندوق.

ب) الاستراتيجية الرئيسية للاستثمار

تقوم الاستراتيجية الرئيسية للاستثمار للصندوق على السعي لتحقيق أفضل عائد على رأس المال المعدل وفق المخاطر. لتحقيق أغراضه من الاستثمار، يلتزم الصندوق بعملية استثمار منضبطة تقوم على أساس بحث شامل. كما سيقدم الصندوق على العمل حسب استراتيجية إدارة فعالة لتوزيع الأصول واختيار الأوراق المالية.

تم تصميم الصندوق لتقديم عوائد من أسهم السوق للمستثمرين مع استراتيجية الدخل على المدى المتوسط ومستوى تذبذب منخفض. إن محيط الاستثمار المحدد للصندوق يشمل دول مجلس التعاون الخليجي ويلتزم الصندوق بعملية استثمار دقيقة وهي :

- يقوم الصندوق بالاستثمار في الأسهم الخليجية التي تحقق عوائد أرباح أعلى من المتوسط (عائد توزيعات الأرباح الكل من الأسواق الخليجية على النحو الوارد على موقع Zawya.com) ، مما يعني أن الأسهم المؤهلة للاستثمار فيها هي أسهم الشركات المدرجة بأسواق المال الإقليمية وهي الأسهم التي تحقق معدلات أعلى من المتوسط على أساس مستدام، وتعرف بأنها أسهم ذات عوائد مرتفعة يتمثل المنطق وراء هذه الاستراتيجية للاستثمار في أن الشركات التي يمكن أن تحافظ على معدلات أرباح أعلى، يمكنها عموما توفير فرص مستقرة للمستثمر. يهدف الصندوق الى نسبة مئوية قدرها 100٪ من صافي قيمة الأصول من التعرض لأسهم الشركات المدرجة بدول مجلس التعاون الخليجي التي تقدم عائد ربحي. بطبيعة الحال، فإن تلك الشركات الموزعة لأرباح لديها تدفقات نقدية مستقرة، ودخل ثابت أو متزايد مع عائد مرتفع على الأسهم وميزانيات عمومية سليمة.
- يستهدف الصندوق الدخل الإضافي الناتج عن الاستثمار في فرص الأسهم الأخرى التي توفرها شركات تتمتع باحتمالات مرتفعة لتحقيق الزيادة في توزيعات الأرباح مستقبليا (خلال فترة تبلغ عام أو عامين) الناشئة عن أحداث معينة مثل تصفية الشركات لاستثمارات، وعندها يزداد التدفق النقدي المتوقع بسبب الاتجاه الجديد لانخفاض متطلبات الإنفاق وما شابه ذلك. سيقتصر الصندوق حد التعرض على 30٪ (من صافي قيمة أصول الصندوق) لفرص الاسهم الأخرى للحصول على عروض القيمة والنمو بالإضافة إلى الاستثمار في عروض الاكتتاب العام الأولي في المنطقة.

- يعمل الصندوق أيضا على استهداف تحقيق دخل إضافي من الاستثمار في فرص الدخل الثابت الناشئة. في المقام الأول، يخطط الصندوق لاستخدام أدوات الدخل الثابت كوسيلة للتحوط لتوليد الدخل في ظروف السوق الضعيفة، وفي هذه الحالة، يقتصر التعرض على ما نسبته 20٪ من صافى قيمة الأصول للصندوق.
- من المتوقع إن تستفيد الاستراتيجية أعلاه من الارتفاع المعقول لقيمة رأس المال في الأسواق الصاعدة وفي نفس الوقت حماية أصول حاملي الوحدات في الأسواق الهابطة.

استراتيجية تخصيص الموجودات



ج القيود على الاستثمار

- أ.) يلتزم الصندوق بكافة القيود الأخرى على الاستثمار وفقا للوائح الهيئة العامة لسوق المال بما فيها على سبيل المثال لا الحصر:
- (1) يجب على الصندوق أن يستثمر ما لا يقل عن 75٪ من رأسماله في تحقيق أهدافه الاستثمارية الأساسية.
 - لا يجوز لصندوق الاستثمار تملك نسبة تزيد على (10)) من الأوراق المالية لأي مصدر.
- (3) ألا تزيد استثمارات الصندوق في أوراق مالية صادرة عن مصدر واحد عن (10)) من صافي قيمة أصول الصندوق.
 - (4) لا يجوز لصندوق الاستثمار اقتراض أكثر من (10 ٪) من صافي قيمة أصوله.

- ب.) لن يقدم الصندوق على الاستثمار في العقارات سواء عن طريق الاستثمار المباشر أو عبر أي من الصناديق العقارية. (غير أنه يستثنى من ذلك الشركات العقارية/ المطورين العقاريين المدرجين في أسواق رأس المال في المحيط الاستثماري للشركة).
- ج.) بالنسبة للمخاطر التي يتعرض لها الدخل الثابت في الصندوق، يتبنى الصندوق نهج متعدد الجوانب، فيتم السماح للصندوق الاستثمار في كافة فرص الدخل الثابت المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية. أما بالنسبة لكافة فرص الاستثمار ذات الدخل الثابت بدول مجلس التعاون الخليجي غير المدرجة في سوق مسقط للأوراق المالية، يُسمح للصندوق بالاستثمار في كافة سندات الاستثمار بتصنيف "(-) A" على الأقل أو تصنيف مماثل رتم تقييمه عن طريق واحد على الأقل من وكالات التصنيف العالمية وهي تحديدا ستاندرد اند بورز أو فيتش أو موديز أو كابيتال انتليجنس) من المصدرين في المنطقة. إذا لم يتوفر أي تصنيف للسندات، فسيتم استخدام تصنيف المصدر باعتباره الوكيل.

تصنيف جودة السند من الوكالات الدولية

تصنيفات إصدار طويل المدى		
مخاطرالائتمان	موديز	ستاندرد اند بورز/فیتش/ <i>ک</i> ابیتال انتلیجنس
درجة الاستثمار		
عالي الجودة	Aaa	AAA
عالي الجودة (قوي للغايت)	Aa	AA
فوق المتوسط (قوي)	A	A
متوسط	Baa	BBB
أدنى من درجة الاستثمار		
أقل من المتوسط (تخميني لحد ما)	Ва	ВВ
منخفض (تخميني)	В	В
متدن (يمكن أن يتعثر)	Caa	CCC
تخمني على الأغلب	Ca	CC
لم يتم سداد فائدة ولم يقدم التماس إعلان التفليست	С	С
متعثر	С	D
المصدر: موديز وستاندرد اند بورز و فيتش وكابيتال انتليجنس		

الفصل الثاني: عوامل المخاطر وكيفية التخفيف من آثارها

عوامل المخاطر الرئيسية المصاحبة للاستثمار في صناديق الاستثمار وكيفية التخفيف من هذه المخاطر:

إن قيمة أي استثمارات في الصندوق تتقلب بسبب التغيرات في القيمة السوقية للاستثمارات الأساسية، ومن ثم فقد حدد الصندوق المخاطر التالية للاستثمار في الأسهم والديون وكذلك سعى جاهدا لوضع استراتيجيات الإدارة التي يمكن من خلالها تخفيف هذه المخاطر إلى حد ما.

المخاطر المحددة المرتبطة بالاستثمار في الأسهم:

أ. المخاطر ذات الصلة بالأسهم/ السوق/ الاقتصاد: تتغير وتتقلب قيمة الاستثمارات بالتجاوب مع أنشطة الشركات الفردية وسوق الأوراق المالية والظروف الاقتصادية، وعليه قد تتعرض أسعار الأسهم للانخفاض أو الارتفاع على فترات سواء قصيرة أو طويلة. إن الأسهم معرضة للتقلب بصورة أكبر ومن المحتمل أن ترتفع أسعارها أو تنخفض، وأحيانا ما يحدث هذا التقلب بصورة مفاجئة ومن ثم فهي أخطر من بعض أشكال الاستثمار الأخرى مثل الأوراق المالية عالية التصنيف وذات الدخل الثابت على المدى القصير. ومؤخرا، كان سوق الأسهم عرضة للكثير من التقلبات مما زاد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في صناديق.

استراتيجيت التخفيف من آثار مخاطر الاستثمار في الأسهم: يقوم الصندوق بالاستثمار في الأسهم والأوراق الماليت عاليت الجودة من أجل الحد من المخاطر المرتبطة بالأسهم/ السوق/ الاقتصاد مع توظيف واستخدام قدرات بحثية شاملة عن الأسهم تمكن مدير الاستثمار من الحد من هذه المخاطر.

ب. المخاطر المرتبطة بتوزيعات الأرباح السهمية: تكون استثمارات الصندوق في الشركات التي تتمتع بسجل حافل من توزيعات الأرباح. يعتمد أداء الصندوق على قدرة الشركات التي يتم اختيارها على الحفاظ على توزيعات الأرباح في المستقبل. أحيانا، تكون سيولة أسهم الشركات الموزعة للأرباح السهمية أقل نسبيا من أسهم النمو مما يؤثر بدوره على سعر السهم وبالتالي أداء الصندوق. في بعض الأوقات ينخفض مستوى أداء مثل هذه الأسهم (ونعني تحديدا الأسهم الموزعة للأرباح) مقارنة بالأداء العام للسوق، مما يؤثر بدوره على الأداء النسبي للصندوق خلال الفترات المختلفة.

استراتيجية تخفيف/ إدارة المخاطر: يقدم الصندوق على العمل وفق استراتيجية تنويع الاستثمارات في أكثر من شركة موزعة للأرباح من دول مجلس التعاون الخليجي وتختلف أسس ومعايير السيولة التي يعتمد عليها اختيار الشركات. سينظر الصندوق دائما في تاريخ توزيع الأرباح كعامل هام لاختيار الأسهم الموزعة للأرباح عالية الجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. كما سينظر الصندوق إلى السيولة بوصفها عاملا هاما في اتخاذ قرار الاستثمار (لا يمكن أن يتوفر ضمانة أن يتحقق هذا الهدف في كافة الأوقات). يمكن للصندوق تخفيض هذه المخاطر وذلك من خلال ترجيح المخصصات نحو الأسهم عالية السيولة.

ج. المخاطر السياسية و/ أو الاقتصادية: قد يتأثر الصندوق بعدد من حالات عدم اليقين كتلك المتعلقة بالتطورات السياسية والدبلوماسية والتغييرات في السياسات الحكومية والضريبية والقيود على الاستثمار وعودة العملات إلى الأوطان وغيرها من التطورات السياسية والاقتصادية في القوانين واللوائح في دول المحيط الاستثماري.

استراتجية تخيف/ إدارة آثار المخاطر السياسية والاقتصادية: لا يمكن التنبؤ بمثل تلك المخاطر ومع ذلك سيدرس مدير الاستثمار هذه العوامل قبل المضي قدما واتخاذ قرار الاستثمار للصندوق.

د. مخاطر أسعار الصرف والعملات: باستثناء الدينار الكويتي، فإن كافة العملات الخليجية ومنها الريال العماني يتم ربطها بالدولار الأمريكي. سيقوم الصندوق بالاستثمار في الأوراق المالية والسندات المقومة بالدولار ومن ثم فأي تغيير في سعر ربط تلك العملات سيؤثر في العائد على الاستثمار.

استراتيجية تخفيف/ إدارة آثار مخاطر أسعار الصرف والعملات: بالنظر لحقيقة أن معظم العملات المستخدمة في المحيط الاستثماري قد تم ربطها بالدولار الأمريكي، فبالتالي يقل حجم وتأثير هذه المخاطر. سيراقب مدير الاستثمار أي تغيير في سعر ربط العملات في محيط الاستثمار ويبدأ خطوات حماية مصالح حاملي الوحدات لأقصى قدر ممكن.

ه. مخاطر التركيز: ربما تزداد المخاطر التي يكون الصندوق عرضة لها في حال إذا ما كانت سياسات واستراتيجيات مدير الاستثمار لتحقيق الاستثمار لتحقيق أهداف الصندوق.

كيفية التخفيف من آثار مخاطر تركيز الاستثمار: يمكن الحد من مخاطر تركيز الاستثمار من خلال تبني استراتيجيات تقوم على تنويع استثمارات الصندوق. ينوع الصندوق استثماراته في مختلف القطاعات للحد من هذه المخاطر، كما يعمل الصندوق على تحديد سقف أعلى للتعرض لا يتجاوز 10٪ من صافي قيمة الأصول لأي سهم في المحفظة. كما يتبع الصندوق إستراتيجية تخصيص الموجودات المشار إليها أعلاه في الصفحة 14 من هذه النشرة وهي الإستراتيجية التي ستحد من مخاطر التركيز.

و. المخاطر المرتبطة بالسيولة: يمكن أن يتعرض الصندوق لمخاطر السيولة في حالة انخفاض مستويات التداول للأوراق المالية في المحيط الاستثماري، مما يصعب بدوره من توفير السيولة عند طلب حاملي الوحدات الاسترداد.

كيفية التخفيف من آثار المخاطر المرتبطة بالسيولة: ينظر الصندوق للسيولة بوصفها عاملا هاما في اتخاذ قرار الاستثمار (ليس هنالك ضمان بأن يتحقق هذا الهدف في كافة الأوقات). يمكن للصندوق تخفيض هذه المخاطر وذلك من خلال ترجيح المخصصات نحو الأسهم عالية السيولة.

المخاطر المرتبطة بالديون/استثمارات الدخل الثابت:

يعمل الصندوق على الحد من التعرض لديون/ أدوات الدخل الثابت إلى حد أقصى قدره 20٪ من صافي قيمة الأصول في أي وقت من الأوقات. ومن المتوقع أن يكون سقف تلك المخاطر 20٪. هذه المخاطر هي كما يلي:

أ. مخاطر أسعار الفائدة: يمكن للتغيرات في أسعار الفائدة أن تؤثر في صافي قيمة الأصول، حيث تنخفض أسعار الفائدة مع زيادة أسعار الأوراق المالية والعكس صحيح. في الأغلب الأعم، تتأثر أسعار الأوراق المالية طويلة المدى بصورة أكبر بالتغيرات في أسعار الفائدة مقارنة بتأثر الأوراق المالية قصيرة المدى. يمكن أن يوجد تذبذب يتسبب في تغير أسعار الأوراق المالية ذات الدخل الثابت بالارتفاع والانخفاض ومن ثم يتغير صافى قيمة الأصول.

كيفية التخفيف من آثار مخاطر أسعار الفائدة: يحاول الصندوق الاستثمار في سلة من الأوراق المالية ذات الدخل الثابت الأخرى/ سندات الدين بتواريخ استحقاق متغيرة تعتمد على ظروف السوق (حسب ما يرى مدير الاستثمار من استراتيجية دفاعية وفقا لظروف السوق المحددة). يهدف استخدام استراتيجيات الدخل الثابت إلى تخفيف المخاطر المحيطة بالصندوق.

ب. المخاطر المرتبطة بالسيولة/ التسويق: يشير إلى السهولة التي يمكن بموجبها أن يتم بيع ورقة مالية بقيمة مماثلة أو قريبة من
 تقييم العائد على الاستحقاق الخاص بها. إن القياس الرئيسي لمخاطر السيولة هو الفارق بين سعر العرض وتسعير العرض. لا تستبعد مخاطر السيولة بالنسبة لأدوات الدخل الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي.

كيفية التخفيف من المخاطر المرتبطة بالسيولة/ التسويق: ينظر الصندوق إلى السيولة بوصفها عاملا هاما في اتخاذ قرار الاستثمار رلا يوجد ضمان لتحقيق هذا الهدف في كافة الأوقات). على الرغم من أن مخاطر السيولة للأوراق المالية الحكومية وغيرها من السندات ذات آجال الاستحقاق القصيرة قد تكون منخفضة إلا أنها تكون مرتفعة في حالة سندات الشركات ذات الأجال المتوسطة للطويلة. تعتبر مخاطر السيولة بمثابة سمة من سمات سندات الدخل الثابت في دول مجلس التعاون الخليجي. ومع ذلك، سيسعى الصندوق جاهدا لتقليل مخاطر السيولة من خلال الاستثمار في الأوراق المالية التي لها سيولة سوقية، ومن ناحية أخرى فنظرا لتمتع مدير الاستثمار بعلاقات قوية في المنطقة فإن من المتوقع أن يفضي هذا للحد من هذه المخاطر.

ج. المخاطر المرتبطة بالائتمان: تشير مخاطر الائتمان أو مخاطر التخلف عن السداد إلى مخاطر عدم قدرة مصدر ورقة مالية ما ذات دخل ثابت للالتزامات المضمنة بتلك الورقة (أي لن يكون قادرا على دفع المبلغ الأصلي والفوائد الخاصة بتلك الورقة المالية في مواعيدها المستحقة). بسبب هذا الخطر، تباع سندات للشركات بعائد أعلى من العائد على الأوراق المالية الحكومية، والتي تمثل التزامات سيادية وخالية من مخاطر الائتمان. عادة، فإن قيمة الورقة المالية ذات الدخل الثابت تتقلب تبعا للتغيرات في مستوى مخاطر الائتمان وكذلك في حالة وقوع أي حالة من حالات التقصير. كلما زادت مخاطر الائتمان، زاد العائد المطلوب للتعويض عن المخاطرة المتزايدة.

كيفية التخفيف من المخاطر: ينظر الصندوق إلى مخاطر الائتمان باعتبارها واحدة من أهم العوامل الواجب النظر إليها بعين الاعتبار قبل الاستثمار في الأوراق المالية. للحد من هذه المخاطر، سوف تستخدم قدرات مدير الصندوق لتحديد قوة المصدر على السداد. بالإضافة إلى التقييمات التي يقوم بها مدير الاستثمار لجودة المصدر، يتم تطبيق الترجيح بناءا على تصنيفات ائتمانية للحد من هذه المخاطر.

لخاطر المرتبطة بإعادة الاستثمار: تشير إلى مستويات أسعار الفائدة التي يتم بناءا عليها استثمار التدفقات النقدية المولدة من الأوراق المالية في الصندوق. يمثل الدخل الإضافي من إعادة الاستثمار "فائدة على الفائدة". تكمن المخاطر في أن الفائدة التي يتم بناءا عليها إعادة استثمار التدفقات النقدية قد تكون أقل من المعدلات المفترضة.

كيفية الحد من هذه المخاطر: سيتم قصر مخاطر إعادة الاستثمار إلى مستوى القسائم المستلمة من أوراق الدين المالية والتي تكون قيمتها ضئيلة بالنسبة لقيمة المحفظة.

الفصل الثالث: الأساس المنطقى للاستثمار

توجد حجة قوية للاستثمار في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي وتستمد تلك الحجة قوتها من نظرة كلية سليمة عن المنطقة والتي تستفيد من احتياطيات وفيرة غير مكتشفة من النفط الخام والغاز الطبيعي. مع أساسيات الاقتصاد الكلي السليمة، فإن المنطقة في وضع أفضل بالمقارنة مع غيرها من مناطق كثيرة في العالم تكافح مع قضايا الديون السيادية وظروف انكماش الطلب المحلي. من المتوقع أن يكون الاستهلاك، والاستثمارات في البنية التحتية وتأثير الحركات الاحتجاجية المطالبة بزيادة الإنفاق الحكومي وخلق فرص العمل وزيادة الدخل الشخصي الموضوع الرئيسي للنمو في المنطقة في السنوات المقبلة. على الرغم من أن النظرة الكلية تتصف بالإيجابية، إلا أن ظروف السوق الحالية تشكل تحديا من حيث العلاقات المتبادلة مع حركة التنمية التي تحدث في جميع أنحاء العالم. إننا نقدم حالة من الاستثمار توظف نهجا يتمحور حول اختيار الأسهم ذات التوزيعات الربحية العالية والفوائد من الاستراتيجيات.

الأسس الشاملة لدول مجلس التعاون الخليجي المبشرة للاستراتيجية

منطقة مجلس التعاون الخليجي ـ نمو المزايا

بالنسبة لخريطة الاقتصاد العالمي، تقع دول مجلس التعاون الخليجي في وضع جيد للغاية مع عوامل نمو أفضل وخاصة مقارنة بالاقتصاديات المتقدمة ويفوقها بدرجة طفيفة الاقتصاديات الناشئة. في ضوء الطبيعة المتغيرة للعوامل الاقتصادية والتي تتغير تغيرا جذريا، تستفيد دول مجلس التعاون الخليجي من وفرة البترول والغاز ودعم الطاقة.

	مقارنات نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي عالميا											
المتوقع لعام 2014	المتوقع لعام 2013	المتوقع لعام 2012	المقدر لعام2011	متوسط 2000-10	متوسط 99-1 99 0	متوسط 1980-89	المنطقة					
4.4%	4.1%	3.5%	3.9%	3.6%	3.0%	3.2%	العالم					
2.3%	1.9%	1.5%	1.4%	1.3%	2.5%	3.0%	الاقتصاديات الرئيسية المتقدمة (مجموعة الدول الصناعية السبع)					
1.9%	1.3%	0.0%	1.6%	1.5%	2.1%	2.1%	الإتحاد الأوربي					
6.2%	6.0%	5.7%	6.2%	6.3%	3.6%	3.5%	الاقتصاديات الناشئة والنامية					
3.9%	3.7%	4.2%	3.5%	5.0%	4.1%	1.3%	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا					
3.6%	3.4%	4.6%	7.7%	6.4%	4.5%	1.7%	متوسط دول مجلس التعاون الخليجي					

المصدر: صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية – نشرة يوليو 2012، نمو دول مجلس التعاون الخليجي هو متوسط نمو كافة دول المنطقة المصدر: صندوق النقد الدولي ، قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية – نشرة يوليو 2012 نتوقع أن تواصل المنطقة استفادتها بسبب تلك العوامل وتواصل المنطقة جذب تدفقات رأس المال. يعود الموقع الاستراتيجي للمنطقة على المنطقة على الخريطة العالمية بالفائدة على المنطقة من حيث الروابط التجارية مع الاقتصاديات الآسيوية. ومع التركيز على تنشيط خلق فرص العمل والبنية التحتية وغيرها من المبادرات الاجتماعية تحت تأثير تدابير إسكانية، فإننا نتوقع نمو منطقة دول مجلس التعاون الخليجي لتصبح في مستوى نمو عال مقارنة بالنمو في الأسواق المتقدمة. ننظر إلى المنطقة كمنطقة جذب مثلها مثل أي من الاقتصاديات الناشئة الأخرى التي تستفيد من المزايا الهيكلية الكامنة.

توفر الخلفية الاقتصادية السليمة لدول مجلس التعاون الخليجي قدرة على الصمود في مواجهة الصدمات العالمية

بعد الأسواق الناشئة ذات النمو المرتفع، ينتظر من أسواق دول مجلس التعاون الخليجي أن تجني ثمار النمو الاقتصادي القوي مدفوعة بازدهار وزيادة أسعار النفط. لقد كان النمو على نطاق واسع مستندا على انتعاش القطاع الخاص يستفيد من الحوافز الحكومية. من المتوقع من الاقتصاديات التي تكمن قوتها في القدرات الهيدروكربونية لديها والسياسات المالية القوية أن تكون قادرة على الصمود في مواجهة الصدمات غير المتوقعة التي يعاني منها الاقتصاد العالمي. من المتوقع أن يُحقق اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي معدل نمو يصل إلى 4.6٪ في السنة المالية 2012 و4.6٪ في السنة المالية 2013. ومن بين كل دول المنطقة، فمن المتوقع أن تحقق كل من المتوقع أن تسجل عمان نموا حقيقيا في كل من المتوقع أن تسجل عمان نموا حقيقيا في الناتج المحلي الإجمالي قدره 5.5٪.

	دول مجلس التعاون الخليجي — النمو الفعلي للناتج المحلي الإجمالي 												
20	المتوقع لعام 016	المتوقع لعام 2015	المتوقع لعام 2014	المتوقع لعام 2013	المتوقع لعام 2012	ا لقدر لعام 2011e							
	4.3%	4.3%	4.4%	4.1%	6.0%	6.8%	السعودية						
	5.9%	5.9%	4.6%	4.6%	6.0%	18.8%	قطر						
	3.6%	3.5%	3.3%	2.8%	2.3%	4.9%	الإمارات العربية المتحدة						
	3.9%	3.9%	3.3%	1.8%	6.6%	8.2%	الكويت						
	3.5%	3.4%	3.2%	4.0%	5.0%	5.5%	عمان						
	2.9%	2.6%	2.6%	2.8%	2.0%	1.8%	البحرين						
			يوليو 2012	عالمية-نشرة	، الاقتصادية ال	ة بيانات التوقعات	المصدر: صندوق النقد الدولي ، قاعد						

النفط - عنصر رائد وراسخ في الشرق الأوسط

فيما يتعلق بالاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بما يزيد على 28.46٪ من الاحتياطي العالمي وتنتج ما يقرب من 21.68٪ من إجمالي إنتاج العالم من النفط الخام. أما فيما يتعلق بالاحتياطيات المؤكدة للغاز الطبيعي، تقدر احتياطيات المنطقة منه بما يقرب من 18٪ من الاحتياطي العالمي في حين إنها لا تنتج سوى 90.0٪ من الإنتاج العالمي. تعتبر كلا من السعودية والكويت من كبار منتجي النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في حين تهيمن قطر على إنتاج الغاز (13٪ من الإنتاج العالمي). على الرغم من قلة عدد سكان دول مجلس التعاون الخليجي نسبيا إلا أن لديها أعلى نصيب للفرد من احتياطي النفط في العالم جنبا إلى جنب مع أعلى احتياطي للإنتاج على الخريطة العالمية. إننا نؤمن وبشدة أنه من المرجح أن تستفيد المنطقة من وفرة الموارد بها لفترة أطول من باقى دول العالم.

تسهم الحصة المرتفعة من عائدات النفط والغاز في تحقيق فائض حساب ملائم للمنطقة. لا تزال دول مجلس التعاون الخليجي معولة بنسبة كبيرة على النفط والغاز باعتبارهم القوى المحركة الرئيسية للثروة الوطنية، ولمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وإيرادات الموازنة الحكومية. تختلف النسب بين دول مجلس التعاون الخليجي المختلفة حيث تتميز اقتصاديات دولتي الإمارات العربية المتحدة والسعودية بأنها أكثر تنوعا من اقتصاديات دول مثل الكويت وقطر. مع ذلك، وبالنسبة للمنطقة ككل، تقوم إيرادات النفط والغاز كمسرع للهيكل الاقتصادي بأكمله.

تستخدم الفوائض المالية الفعلية لبناء الاحتياطيات التي توفر وسادة لأي تقلبات محتملة في أسعار المواد الهيدروكربونية وهو الفائض الذي يساند الحكومة ويقويها لوضع استراتيجيات طويلة المدى تعمل على تحقيق التنوع الاقتصادي وخلق فرص العمل. ومن المتوقع أن يبقى قطاع المواد الهيدروكربونية كعامل راسخ بحيث يعمل كقوة محركة لعناصر مثل النظام الضريبي المنخفض لدعم تسعير الأسهم لعناصر كلية أخرى تحابي قطاع الشركات والإنفاق الاستهلاكي ومعدل النمو الاقتصادي.

	<i>بي الأعلى ع</i> الميا	ول مجلس التعاون الخليم	رصيد الحساب الحالي للناتج المحلي الإجمالي – منطقة در
المتوقع لعام 12'	المتوقع لعام 11'	متوسط(10'-07')	
20.3	22.7	16.4	دول مجلس التعاون الخليجي
			منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا رضمنها دول
10.6	12.2	10.9	مجلس التعاون الخليجي
-0.3	-0.4	-0.5	الاقتصاديات المتقدمة
1.3	1.1	0.12	منطقة اليورو
2.3	1.6	3.4	اليابان
1.1	0.9	3.9	أسيا النامية

قاعدة التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، تم استنباط بيانات دوّل مجلس التعاون الخليجي بناء على متوسطات دول المنطقة

توقعات بتحسن مساهمة المواد اللاهيدروكربونية في الاقتصاد

بينما يهيمن قطاع النفط والغاز كعامل رئيسي لقيادة الأسس الاقتصادية إقليميا، حافظت مبادرات التنوع على زخم النمو للقطاع اللاهيدروكربوني. وفعليا فقد انخفض الاعتماد المباشر على النفط والغاز مع تنامي وتطور الكثير من القطاعات غير النفطية بدعم من المبادرات الحكومية. وفقا لتقديرات وحدة إكونوميست للمعلومات (EIU-)، من المرجح استمرار هذا الاتجاه على مدار السنوات العشر القادمة، فمن المتوقع أن يُسجل نمو الاقتصاد اللاهيدروكربوني متوسط نمو وقدره 5.1٪ سنويا، وهي النسبة التي تقوق على نحو ملحوظ متوسط النمو السنوي البالغ 3.3٪ والمقدر تحقيقه في قطاع النفط والغاز.

، مجلس التعاون الخليجي — عوين الناتج المحلي الإجمالي مي	استراتيجيات التنويع لتحسين مساهمة القطاعات اللاكربونية								
)	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2014	2020	
ڪربونيۃ ٪	38%	33%	39%	45%	49%	39%	32%	31%	
ڪريونيٽ ٪	62%	67%	61%	55%	51%	61%	68%	69%	
بدر: وحدة إكونوميست للمعلومات	ت								

وفقا لتقديرات وحدة إكونوميست للمعلومات ("EIU")، تقدر مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تبلغ 61% من الإجمالي خلال عام 2010 ويتوقع أن تشهد تلك النسبة تحسنا لتصل إلى 69٪ في عام 2020. يعزى السبب الرئيسي لهذا النمو إلى قطاع الصناعات المرتبطة بأعمال التنقيب وإنتاج النفط الخام والذي من المحتمل أن يشهد معدلات نمو أبطاً عما كانت عليه وتيرة نموه خلال فترة ازدهار أسعار النفط في الفترة من 2003 إلى 2008.

	لي (٪)	ج المحلي الإجما		رالخام	متوسط سعر				
الإمارات	السعودية	قطر	عمان	الكويت	البحرين	7	متوسط خام	متوسط نفط	السنة
العربية							برنت	تكساس	
المتحدة								الخفيف	
6.2	0.2	3.6	4.8	1.4	3.9		17.04	18.41	1995
4.9	3.4	7.6	2.9	0.6	4.1		20.47	22.14	1996
8.4	2.6	28.4	6.2	2.5	3.1		19.11	20.59	1997
0.1	2.8	9.0	2.7	3.7	4.8		12.70	14.38	1998
3.1	-0.7	5.5	-0.6	-1.8	4.3		17.89	19.32	1999
12.4	4.9	10.9	4.6	0.1	5.2		28.38	30.38	2000
		طني العماني	صول بالنك الو	بحوث إدارة الأ	ند الدولي – ب	، النة	لعالمية لصندوق	توقعات الاقتصادية أ	المصدر:ال

خلال أزمة النفط السابقة (1997-1999)، انخفضت الأسعار بالقياس لمتوسط سعر نفط تكساس الخفيف ("WTI") إلى مستوى 14.38 دولار أمريكي خلال عام 1998 ولكن تمكنت دول مجلس التعاون الخليجي من التعافي من آثار تلك الأزمة على نحو جدير بالثناء وتأتي قدرتها على التعافي من تلك الأزمة مستندة في المقام الأول على تنوع الاستثمارات جنبا إلى جنب مع الاستثمار في الصناعات التحويلية. إضافة إلى هذا، يتضاعل احتمال ارتفاع أسعار النفط إلى هذه المستويات وحفاظها على هذا المستوى لفترات طويلة بسبب زيادة التكاليف الهامشية لعمليات إنتاج النفط والغاز.

التعافي المتوقع بعد الأزمة المالية - الاختيار والوضوح

من خلال الدعم المالي، تمكنت اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من الحفاظ على وتيرة الإنفاق الرامية نحو تعزيز البنية الأساسية والقدرات، وبالتالي استطاعت التغلب على التحديات التي فرضتها الأزمة المالية الأخيرة. باستثناء ما شهده قطاع العقارات في دبي من فتور من ناحية مشاركة القطاع الخاص ومواصلته التركيز على الإنفاق العام للمشروع، فقد شهدت كافة البلدان الأخرى إضافات سليمة للمشروعات بها وتواصل الإنفاق الحكومي المول للمشروعات بصورة جيدة وظلت المشاركة الباهتة للقطاع الخاص ظاهرة. لقد وقفت تكاليف رأس المال المرتفعة جنبا إلى جنب مع ارتفاع معدلات تفادي المخاطرة من القطاع المصرفي المحلي كرادع للقطاع الخاص. تمركزت اقتصاديات الاختيار في موضع جيد خلال الأوقات الصعبة التي مرت بها المنطقة. خلال هذه الأزمة، تمكنت دول مثل قطر والسعودية وأبو ظبي من حشد متطلبات التمويل، وعلى الرغم من صغر حجم النشاط النسبي في عمان، إلا أن ارتفاع أنشطة المشروعات بها جدير بتلقي الثناء. نستشعر استمرار المنطقة في هذا الاتجاه مع تحسن ظروف البنية التحتية ومتطلباتها في دبي على المدى الطويل.

دعم التوزيع السكاني للاستهلاك

يتميز التوزيع السكاني لدول مجلس التعاون الخليجي بأن نسبة كبيرة منه صغيرة السن فما يزيد عن 47٪ من سكان دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي 38 مليون نسمة هم في الشريحة العمرية الأقل من سن 24 عاما. وتصل نسبة الشريحة العمرية الأقل من سن 24 عاما إلى 50٪ في السعودية والتي تعتبر أكبر بلد بدول مجلس التعاون الخليجي تعدادا، تليها عمان بنسبة 45.5٪. ومن إجمالي سكان دول مجلس التعاون الخليجي فإن حوالي 28٪ من مجموع السكان يأتي في الشريحة العمرية الأقل من سن 14 عاما. مما يعني أن 22٪ من بقية السكان أي من سن 15 عاما فأكبر أو ما يقدر بعدد 8.36 مليون نسمة سيلتحقون بسوق العمل خلال العشر سنوات المقبلة، وتفسر تلك الحقيقة حقيقة أخرى وهي أنه لدعم مشاركة الشريحة في الاقتصاد الرئيسي، فقد تصدر الإنفاق على قطاع التعليم قائمة الأولويات.

كما أننا نعتقد أن الاحتجاجات التي شهدتها مؤخرا منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ستنتج عنها مراجعة جادة للسياسات الرامية إلى خلق فرص العمل. في حين أنه ولحد كبير من المتوقع تقديم دعم حكومي على المدى القصير، إلا أن عملية وضع سياسات متوسطة وطويلة الأجل لتطوير القطاع الخاص هي خيار حتمي وبالغ الأهمية. ينصب الاهتمام الرئيس على تطوير المواهب المحلية عالية الكفاءة. وإننا نعتقد أنه مع توفر فائض من القطاع النفطي، فإن حكومات دول مجلس التعاون تتمتع بوضع مريح يسمح لها بتحقيق الأهداف المحددة. إن تزايد نسبة السكان صغيرة السن هو أمر إيجابي للتوقعات الاستثمارية، حيث أنه يعزز من الأنماط الاستهلاكية السليمة في المنطقة.



المصدر: مكتب الإحصاء الأمريكي – بناء على أخر البيانات الإحصائية المتاحة – الإحصاءات الوطنية

إعادة الترتيب نتيجة للتطورات الاجتماعية والسياسية المؤثرة على اقتصاديات المنطقة

مع بدء ثورة الياسمين في تونس، وانتشار الاضطرابات في أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بدرجات متفاوتة من بلد لآخر، ظهر أن طلب السكان وخاصة من الشباب وسعيهم للحصول على فرص العمل وغيرها من المطالب الاجتماعية كانت الدافع وراء التغيير الحاسم الذي شهدته تونس ومصر ولبيا.

من هذه الناحية فإن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع بالاستقرار حيث توجد بدول المجلس سياسات تهدف إلى خلق فرص العمل وهو الاتجاه الذي يتسق مع الإستراتيجية طويلة المدى الهادفة لتحقيق التنوع الاقتصادي. والآن، ومع تغيير العناصر المحركة، نتوقع تحول التركيز الأساسي إلى رفع مستوى معيشة السكان، فقد ارتفعت الأصوات في المنطقة بعدد من المطالب وتفاعلا معها تم اتخاذ تدابير وتم الإعلان عن خطوات للتعامل معها. وبصرف النظر عن الإنفاق على القطاع الاجتماعي المعلن عنه من حكومات دول مجلس التعاون، فقد عمل القطاع الخاص في دول مختارة من دول مجلس التعاون الخليجي مثل السعودية وعمان على طرح مبادرات سخية لمنح العاملين بهم فوائد مالية تتعاطى مع مطالبهم، وهو الإجراء الذي من المتوقع أن يزيد من الضغط على تلك المؤسسات في المستقبل القريب. يختلف الأثر باختلاف الشركات ونماذج الأعمال والأسواق التي تعمل فيها تلك الشركات ومن المتوقع بناءا على ذلك أن يزداد الضغط على الشركات التي تشهد ضغط الإيرادات بسبب المنافسة.

يمثل شرط تمويل النفقات المالية الجديدة والمتكررة ضغطا متزايدا على عملية صياغة السياسات، بيد أنه مع ارتفاع أسعار النفط الخام فوق المستويات المقدرة له في الموازنات، تجد حكومات دول مجلس التعاون نفسها قادرة على تحقيق الأهداف المرجوة لسياساتها. نعتقد أن الاحتياطيات المالية لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي تمكنها من تحقيق الأهداف المعلنة للإنفاق على النواحي الاجتماعية. ومن المتوقع أن تتمكن اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من التغلب على التحديات قصيرة المدى بالمقارنة مع قدرة باقي دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الجانب الإيجابي، فإننا نتوقع أن تؤدي التدابير السخية إلى ارتفاع الدخل الشخصي المتاح للأسرة وبالتالي إضافة الوقود إلى دورة الاستهلاك. أيضا، فإنه على المديين المتوسط والطويل فإن الإنفاق المالي نحو تطوير الإسكان والبنية التحتية ذات الصلة سوف يولد حالة من الطلب مما يعود بالنفع على قطاع الشركات.

ارتفاع نقطة التعادل لموازنة دول مجلس التعاون الخليجي

في موازناتها، رفعت حكومات دول مجلس التعاون الخليجي من الأسعار المفترضة للنفط الخام، ومع الاعتماد على فرضية بقاء أسعار النفط الخام عند مستوى أعلى من الأسعار المفترضة لها، كان الاتجاه لزيادة النفقات الجارية والاستثمارية. لقد استهدفت السياسات المالية للحكومات الإقليمية زيادة الإنفاق الاستثماري مع رفع رواتب القطاع الحكومي. من جانبنا، فإننا نعتقد أن التكلفة المتزايدة تشكل ضغطا على التخطيط المالي مما يجعله يفترض زيادة أسعار النفط. تشير تقديرات إحصاءات عامي 2012 و 2013 إلى افتراض زيادة سعر برميل البترول عن 95 دولار أمريكي. نتوقع أن يطرأ على أسعار النفط تقلبات تجعلها أقرب من المستويات المفترضة مما يفرض المزيد من الضغط على السياسات المالية التي تعتمد بصورة أكبر على الاحتياطي.

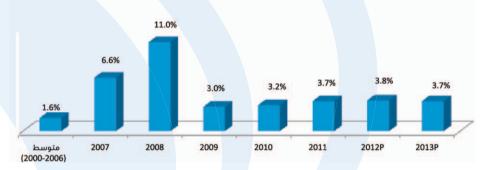
2012	2011	2010	2005	بالدولار الأمريكي لكل
60	55-58	49	19	السعودية
75	58	50	21	عمان
60	43	35	15	الكويت
65	55	45	19	قطر
NA	NA	60	20	الإمارات العربية المتحدة

إن السعر الوارد في ميزانية السعودية غير رسمي بينما بالنسبة لقطر والكويت فهو على أساس السنة المالية المنتهية في مارس المصدر: الميزانيات الحكومية – تقارير إعلامية

لايتسم سيناريو التضخم بالجاذبية على المدى القريب

إن دول مجلس التعاون الخليجي ليست بمعزل عن مخاطر التضغم العالمي المتزايدة التي يتصدرها قطاع الأغذية ومع توفر المال يظهر التضغم. تنامت حالة التضغم الأخيرة في الفترة من 2007 إلى 2008 بسبب تنامي الطلب على المساكن والعقارات. كما زاد توفر المال نتيجة لعوامل أخرى خلاف أسعار النفط الخام المرتفعة ألا وهي تدفقات رأس المال الأجنبي. مستقبليا، فإن العامل المحرك للتضغم يحركه على الأرجح زيادة الاعتماد على المواد الاستهلاكية المستوردة. على الرغم من أن سلامة دورة الاستهلاك إلا أن عوامل العرض أدت لثبات الأسعار لقطاع الخدمات والمواد غير الغذائية، بما فيها الطلب على العقارات.

(التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي (المصدر: صندوق النقد الدولي



المصدر: التوقعات الاقتصادية لصندوق النقد الدولي

في المستقبل القريب، من المتوقع أن يؤثر كل من زيادة إنفاق الحكومات الإقليمية على النواحي الاجتماعية وزيادة الأجور في القطاع الخاص تأثيرا مباشرا على وفرة النقود. إضافة إلى ذلك، فإن التضغم في أسعار المواد الغذائية والتي يتم استيراد معظمها يسهم في ارتفاع الأسعار في المنطقة. لقد قدر صندوق النقد الدولي معدل التضغم لدول مجلس التعاون الخليجي بنسبة بلغت 3,7٪ لعام 2011. وهي نسبة أعلى مما سجلته فترة التعافي خلال 2010_2010. مع الإعلان عن تدابير سكانية، زادت مخاطر التضغم عن المستويات المقدرة لها. لا توجد مساحة كافية أمام السياسات المالية تتيح لها التحقق من التضغم بسبب الضغط على كلا من النفقات الجارية والاستثمارية، كما أن ركود نمو أعمال الائتمان لا يتيح المجال لتشديد السياسات النقدية، ولهذا فإنه في ظل الانهيار، فإن أي زيادة في التضغم ستؤثر على التطلعات الاستثمارية على المدى القريب.

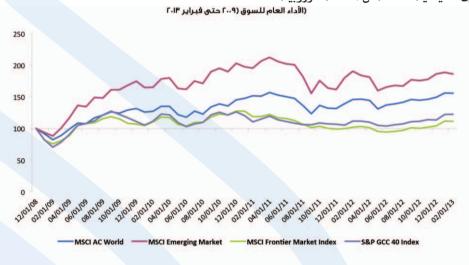
نظرة عامة على أسواق دول مجلس التعاون الخليجي

يوجد في دول مجلس التعاون الخليجي 714 شركة مدرجة في البورصات الخليجية بقيمة سوقية إجمالية قدرها 766 مليار دولار أمريكي رفي 31 ديسمبر 2012). من جانب القيمة الرأسمالية للسوق، تأتي المملكة العربية السعودية في المقدمة بنسبة 48.6%ثم الإمارات العربية المتحدة 17.4% وقطر16.5%. تسجل الكويت نسبة وقدرها 13.1% ثم البحرين وعمان. بالنسبة لمعدل رسملة السوق إلى الناتج المحلي الإجمالي السوق (القيمة الاسمية المتوقعة للسنة المالية 2012)، تتداول أسواق دول مجلس التعاون الخليجي جميعها في نسبة قدرها 51.6% وهي النسبة التي نراها كقيمة جيدة.

متوسط الرسملة والدخل المجلي الإجمالي راسمي 2011)	معدل دوران راس المال للسنة المالية 2011	دوران رأس المال السنوي (مليار دولار أمريكي) للسنة المالية 2011	المتوسط اليومي لدوران راس المال (مليون دولار أمريكي) للسنة المالية 2011	المئوية		عدد الشركات (2 أكتوبر 2012م)	الدولة
58.6%	86.0%	291.07	1173.68	47.0%	338.65	156	السعودية
72.1%	18.1%	22.65	90.62	17.4%	125.41	42	قطر
57.0%	21.6%	21.77	88.49	14.0%	100.74	215	الكويت
	10.6%	6.67	26.58	8.8%	63.10	67	أبوظبي
	28.4%	8.7	34.79	4.3%	30.67	59	دبي
	2.5%	0.67	2.67	3.8%	27.31	10	مؤشر ناسداك دبي
33.6%	13.2%	16.04	64.04	16.8%	121.07	136	الإمارات العربية المتحدة
25.0%	5.4%	0.97	3.96	2.5%	18.00	119	عمان
65.7%	1.6%	0.28	1.13	2.4%	17.14	48	البحرين
52.0%	48.9%	352.77	969.57	100.0%	721.01	716	دول مجلس التعاون الخليجي
المصدر: زاوية – التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي – يوليو 2012م							

الأداء التاريخي لأسواق الأسهم في دول مجلس التعاون الخليجي

مقارنة بغيرها من الأسواق العالمية، فقد تعثرت أسواق دول مجلس التعاون الخليجي خلال مرحلة التعافي عقب الأزمة المالية في عام 2008، بينما سجلت الأسواق الناشئة معدلات تعافي جيدة بعد ما عانته من تدني معدلاتها لأدنى حد لها في عام 2008 وذلك من خلال دعم من السيولة العالمية وعامل النمو المحلي. وعلى الرغم من تأخر تعافي الأسواق الخليجية، إلا أن مكاسبها كانت مستدامة برغم مشكلات الديون السيادية الناشئة من المنطقة الأوروبية.



من بين أسواق الأسهم الخليجية، أظهرت أسواق السعودية وقطر وعمان قدرتها على الصمود في مواجهة المشكلات العالمية وما يترتب عليها من تقلبات في الأسواق المالية بدءا من الأزمة المالية في 2008 وحتى ازمة الديون السيادية الأخيرة في أطراف أوروبا وكذلك أزمة ديون دبي. يعرض الجدول التالي للعوائد التاريخية والانحراف المعياري لكافة أسواق المال الإقليمية (باستثناء ناسداك دبي).

البحرين (با <i>سي</i>)	عمان مؤشر 30 سوق مسقط للأوراق المالية	أبوظ <i>بي</i> (المؤشر العام)	دبي (مؤشر سوق دبي المالي)	الكويت (المؤشر السعري)	قطر (مؤشر البورصم)	السعودية (تا <i>سي</i>)	
1,079	5,602	2,647	1,604	5,972	8,536	6,896	ديسمبر2012
-5.6%	-1.6%	10.2%	18.5%	2.7%	-2.8%	7.5%	العائد – من بدایۃ العام حتی تاریخه
-7.4%	0.0%	4.5%	12.0%	2.4%	1.7%	12.7%	العائد عن عام واحد
-20.1%	-15.7%	-11.7%	-17.0%	-16.4%	1.1%	-3.1%	2011
-1.8%	6.1%	-0.9%	-9.6%	-0.7%	24.8%	8.2%	2010
-19.2%	17.0%	14.8%	10.2%	-10.0%	1.1%	27.5%	2009
-34.5%	-39.8%	-47.5%	-72.4%	-38.0%	-28.1%	-56.5%	2008
24.2%	61.9%	51.7%	43.7%	24.7%	34.3%	39.1%	2007

البحرين (با <i>سي</i>)	عمان مؤشر 30 سوق مسقط للأوراق المالية	أبوظبي (المؤشر العام)	دبي (مؤشر سوق دبي المالي)	الكويت (المؤشر السعري)	قطر (مؤشر البورصة)	السعودية (تاسي)	
-15.6%	-4.6%	-6.0%	-17.9%	-14.2%	1.0%	-2.6%	عادل معدل النمو السنوي المركب لخمس سنوات (ديسمبر 2012)
10.2%	21.4%	19.4%	30.3%	12.6%	26.1%	25.4%	الانحراف العادي لمدة خمس سنوات (يوميا)
11.3%	23.2%	23.1%	31.0%	15.4%	28.5%	28.8%	الانحراف العادي لمدة خمس سنوات (أسبوعيا)

زيادة المشاركة الأجنبية - ضوء في نهاية النفق

بينما تخضع أسواق الأسهم الخليجية إلى هيمنة المستثمرين الأفراد والمؤسسات الاستثمارية المحلية، فقد كانت مشاركة المؤسسات الأجنبية ضئيلة. لقد أعاقت خصائص السوق مثل محدودية الاتساع والافتقار إلى أدوات التحوط والقيود التنظيمية على دخول السوق، والاستبعاد من مؤشرات الأسواق الناشئة مشاركة المؤسسات الأجنبية. تبلغ المشاركة الأجنبية في الشركات المدرجة في أسواق الأوراق المالية 70٪ في سلطنة عمان و49٪ في الإمارات العربية المتحدة والكويت و25٪ في قطر، في حين تسمح المملكة العربية السعودية بالمشاركة الأجنبية من خلال الصناديق المشتركة أو ترتيبات المبادلة. في الآونة الأخيرة، ظهرت مؤشرات من السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة لزيادة مثل هذه المشاركة وبالتالي جذب المزيد من تدفقات الأموال إلى أسواق الأوراق المالية بتلك الدول. إن أي مبادرات مركزة في هذا الصدد تعزز من وفرة السيولة في الأسواق وتشكل إضافة إلى تقييم الشركات المدرجة في هذه الأسواق. نشعر أن الإمارات العربية المتحدة وقطر يمكنهما قيادة ذلك التطور حيث أنهما قيد المراجعة حاليا من MSCI التصنيف للأسواق الناشئة.

إمكانية إعادة MSCI لتصنيف أسواق الإمارات العربية المتحدة وقطر لمرتبة الأسواق الناشئة

يشكل مؤشر MSCI للأسواق الناشئة المعيار الأساسي للعديد من الصناديق العالمية للأسواق الناشئة. يتتبع المؤشر عدد كبير من الصناديق، ومن ثم فاستبعاد أو ضم سوق ما يؤدي لوقوع العديد من التحولات الكبيرة في التدفقات وبالتالي التقييمات للأسهم الأساسية. وكانت أسواق مصر والمغرب هما آخر سوقين قامت MSCI بترقيتهم إلى وضع السوق الناشئة في الفترة من 2000 إلى . 2001. أعلنت MSCI عن مراجعتها لكل من الإمارات وقطر واللتان يصنفان حاليا على أنهما من الأسواق الحدودية وتنظر في ترقيتهما لوضع الأسواق الناشئة. لكننا لا نعتقد أن إمكانية تصنيف الإمارات العربية المتحدة أو قطر على ذلك النحو مؤكدة، حيث يستلزم الوصول لهذا التصنيف إجراء تغييرات على الإطار التنظيمي والسوقي لكلا البلدين. بيد أن كلا البلدين قد شرعتا في طرح التغييرات المطلوبة ومن الإجراءات التي اتخذتها الدولتان ما يلي:

- أ. زيادة سقف نسبة الملكية الأجنبية في كل من الإمارات العربية المتحدة وقطر.
 - ب. تقديم نموذج تسوية السداد عند التسليم في أسواق كلا الدولتين.

ج. الحاجة لإنشاء وتشغيل هيكل حساب مزدوج وحسابات تبادل والحفظ الأمين التي تتوافق مع الأسواق الناشئة الأخرى.

نعتقد أن نتيجة أي إعادة تصنيف لهذه الأسواق سوف تكون إيجابية من حيث وضوح الرؤية فيها ولكن الاحتمالات ما زالت ضئيلة.

لماذا ينصح بالاستثمار في شركات مجلس التعاون الخليجي ذات التوزيعات الربحية المرتفعة؟

في بيئة السوق الحالية، التي تتصف بضعف العوائد الحقيقية على الأصول الأكثر أمانا، تتضح مدى جاذبية الاستراتيجية الهادفة للاستثمار في شركات مجلس التعاون الخليجي ذات التوزيعات الربحية المرتفعة. وبالمقارنة بالشركات الدولية، فإن شركات دول مجلس التعاون الخليجي خاصة توزع نسبة كبيرة من أرباحها. وبسبب انخفاض الأسعار في أسواق الأوراق المالية، فإن متوسط الأرباح مرتفع. يمكن زيادة حجم الأرباح زيادة كبيرة من خلال استراتيجية تركز في المقام الأول على المحافظ ذات العوائد المرتفعة.

استنادا إلى التحليل التاريخي، فحوالي 152 شركة من إجمالي الشركات المدرجة في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي قد وزعت أرباح نقدية في أربعة من أصل مدة ست سنوات من 2012_2007، وهي الفترة التي شهدت التقلبات الشديدة في أسعار الأصول العالمية والتي تزامنت مع التباطؤ الاقتصادي الناتج عن الأزمة المالية في العام 2008. نشعر أن شركات دول مجلس التعاون الخليجي قد تمكنت من توزيع أرباح جيدة بسبب الكفاءات الأساسية الموزعة بين مختلف القطاعات. علاوة على ذلك، فنسبة كبيرة من الشركات والمشروعات المملوكة من قبل المؤسسات الحكومية والحكومة، والشركات العائلية تميل إلى جعل تعاملات هذه الشركات ودية مع المستثمر الاستثمار في الشركات الشركات ودية مع المستثمر الاستثمار في الشركات ذات توزيعات الأرباح المرتفعة التي توفر لهم عوائد أرباح مستدامة. بينما لا يمكن لأحد التنبؤ بحركة الأسعار، فإن إيرادات توزيعات أرباح تمثل مكونا أقل تقلبا من مكونات العائد الإجمالي الأخرى.

إن الأرباح هي جزء مهم من استراتيجية الاستثمار طويلة المدى الناجعة، ولا يعتبر الإيراد من توزيعات الأرباح وزيادة رأس المال السبل الوحيدة التي يمكن من خلالها لاستراتيجية توزيع الأرباح أن تضيف قيمة للمحفظة على المدى الطويل. إن اختيار الشركات في محفظة بحكم الخصائص الأساسية لها التي تحقق أرباح لهو الدافع الرئيس للمستثمر. يضيف لدخل الأرباح في المحفظة العمل على اتباع نهج مركز لتحديد الشركات التي تتمتع بميزانيات سليمة ورؤية للنمو وتدفقات نقدية. إن استراتيجية توزيع الأرباح الأساسية، والتي بموجبها يتم اختيار الأسهم على أساس المدفوعات المستقبلية والمتوقعة وليس الحالية من شأنها أن تحقق عوائد أرباح مميزة. إن هذه الاستراتيجية تمثل إضافة واعدة إلى محفظة الأوراق المالية وخاصة في ظل البيئة الحالية التي تتصف با نخفاض سعر الفائدة.

يميل تركيز توزيعات الأرباح للتحول إلى عرض استثمار نوعي

إن اعتماد استراتيجية توزيع أرباح متسقة يوفر للمستثمرين تعرضا مستمرا للاستثمارات ذات الجودة العالية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي. تسعى محفظة عائد توزيعات الأرباح المرتفع إلى تحديد الأسهم ذات الجودة العالية بين الشركات التي تتمتع بأسس سليمة. يفيد اتساق أرباح الشركات المستثمرين حيث تشير العوائد العالية إلى التقييمات غير المكلفة، وميزانيات قوية وتدفقات نقدية سليمة والتزام الإدارة في رد النقد للمساهمين. تعتبر استراتيجية توزيع الأرباح أفضل خيار لبدائل الدخل في المحفظة سيضيف التركيز على استراتيجية توزيعات الأرباح واستراتيجية نمو الأرباح نكهة نمو للمحفظة. لقد فاق أداء نموذج المحفظة المؤلفة من الشركات ذات التوزيعات الربحية العالية في أسواق دول مجلس التعاون الخليجي معايير الأسهم الإقليمية بسبب الأسس المتأصلة في هذه الشركات. أن نموذج المحفظة يتألف من اطراف العائد التقليدي من قطاعات الطاقة والاتصالات. إن جود الشركات من قطاعات دورية ومتنامية مثل قطاعات الخدمات المصرفية، والبتروكيماويات والصناعات ذات الصلة بها، والخدمات يعزز من نمو المحفظة.

الفصل الرابع: مجلس إدارة الصندوق

يتولى إدارة الصندوق والإشراف على أعماله إدارة تنتخب من الجمعية العامة وفق ما ينص عليه النظام الأساسي للصندوق على ألا يقل عدد الأعضاء عن ثلاثة ولا يزيد على سبعة من بينهم الرئيس ونائب الرئيس ويمثل الصندوق الرئيس أو من يفوضه أمام القضاء وفي علاقاته بالغير.

و يحدد النظام الأساسي للصندوق مدة ولاية الإدارة على ألا تزيد على خمس سنوات من تاريخ التشكيل. وتعين الإدارة الأولى من قبل المكون بالاتفاق مع المؤسسين على ألا تزيد مدة ولايتها على سنة من تاريخ قيده في سجل الصناديق.

المعايير المنظمة لاختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق

- 1. أن يكون حسن السيرة والسلوك والسمعة.
- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي بالسجن في جناية أو بعقوبة في جريمة مخلفة بالشرف أو الأمانة أو في أحد الجرائم
 المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال أو في قانون الشركات التجارية أو في قانون التجارة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.
 - 3. ألا يكون قد صدر ضده حكم بإشهار إفلاسه.

مدة ولاية العضو بمجلس إدارة الصندوق

تحدد أحكام النظام الأساسي مدة ولايت مجلس إدارة الصندوق بشرط ألا تزيد تلك المدة عن خمس سنوات من تاريخ تشكيل مجلس إدارة الصندوق . يقوم مكون الصندوق . يقوم مكون الصندوق بالتنسيق مع غيره من المكونين (إن وجدوا) بتعيين أول مجلس إدارة ويعمل هذا المجلس حتى موعد انعقاد أول جمعية عامة سنوية للصندوق أو لمدة سنة واحدة من تاريخ تسجيل الصندوق، أيهما أقرب. إذا أصبح منصب أي عضو من أعضاء الهيئة فارغا قبل نهاية مدة ولاية المجلس، يجوز لباقي الأعضاء اختيار عضو بديل عنه حتى انتهاء مدة ولاية المجلس.

أعضاء صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي - مجلس إدارة الصندوق

سليمان بن محمد بن حمد اليحائي – الرئيس

هو احد استشاري الاستثمار في شؤون البلاط السلطاني ويشغل أيضا منصب نائب رئيس بنك مسقط ش.م.ع.ع ورئيس شركة عمان كلورين ش.م.ع.ع ورئيس هيئة التدقيق في بنك بي إم آي بنك في مملكة البحرين ورئيس صندوق عمان للدخل الثابت ورئيس صندوق عمان للدخل الثابت ورئيس صندوق عمان للمشروعات السياحية المتكاملة.

يحمل الفاضل/ سليمان شهادة في إدارة الأصول في جامعة لوزان في سويسرا (2002) ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من معهد الإدارة المالية في جامعة ويلز بالمملكة المتحدة (2000) وشهادة في الأزمة المالية من جامعة هارفارد – الولايات المتحدة الأمريكية (1999).

الشيخ خالد بن محمد بن علي الحمودة

هو نائب الرئيس التنفيذي لصندوق تقاعد ديوان شؤون البلاط السلطاني، وتمتد خبرته العملية لمدة تزيد عن 18 عاما منها ما يزيد عن 16 عاما في خدمة ديوان شؤون البلاط السلطاني وتنوع عمله فيه في كثير من دوائره، كما يتمتع بخبرة طويلة في الشؤون الإدارية وشؤون الاستثمار والعقارات. حاليا، هو مشارك في هيئة الاستثمار التابعة لصندوق تقاعد ديوان شؤون البلاط السلطاني. علاوة على ما تقدم، فقد عمل لعامين في وزارة النفط والغاز.

يحمل درجة في إدارة الأعمال في جامعة كوفينتري في إنجلترا.

عبد الله بن حميد بن سعيد المعمري

مدير صندوق تقاعد قوة السلطان الخاصة و رئيس بنك صحار ش.م.ع.ع. كما انه عضو اللجنة التنفيذية لمجلس الإدارة ولجنة الموارد البشرية ورئيس لجنة الائتمان والمخاطر بمجلس إدارة لبنك صحار ش.م.ع.ع. علاوة على ذلك، فهو نائب رئيس مجلس إدارة كل من شركة إدارة الفنادق الدولية وكلية الشرق الأوسط لتقنية المعلومات.

حاصل على ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة لينكولنشاير وهامبرسايد، المملكة المتحدة، وبكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الدولية، لندن. ، .

أحمد المسلمى

نائب الرئيس التنفيذي للبنك الوطني العماني ش.م.ع.ع، وقبلها شغل منصب المدير العام للبنك ورئيس العمليات به. بالإضافة لعمله بالبنك الوطني العماني لمدة تزيد عن ست سنوات، فلقد عمل أيضا في منظمات مثل بنك مجان الدولي وبنك أبو ظبي الوطني.

يتمتع المسلمي بما يزيد عن ستة عشر عاما من الخبرة العملية في معظم القطاعات المصرفية، وقبل انتقاله للبنط الوطني العماني، شغل منصب نائب المدير الإقليمي في عمان لبنك أبو ظبي الوطني.

يحمل المسلمي درجة الماجستير في إدارة الأعمال بامتياز في جامعة لوتون في المملكة المتحدة وتتضمن مؤهلاته العلمية والمهنية أيضا دبلوم دولي في الخدمات المالية ومحلل سوق قانوني بمهام محلل مالي ومدير محافظ قانوني ومدير ثروات قانوني. علاوة على ذلك، فهو زميل للأكاديمية الأمريكية للإدارة المالية – الولايات المتحدة الأمريكية. قبل انضمامه للبنك الوطني العماني، حصل المسلمي على برنامج مكثف للقيادة عالية الأداء في أي إم دي في سويسرا.

موسى بن مسعود الجديدي

موسى الجديدي هو مساعد المدير العام للخدمات المصرفية الخاصة و إدارة الثروات. وهو مهني متمرس مع اكثر من 15 عاما من الخبرة الواسعة النطاق في الخدمات المصرفية الإسلامية. بدأ حياته الماسعة النطاق في الخدمات المصرفية الإسلامية. بدأ حياته المهنية في قسم الاستثمارات المصرفية في البنك الوطني العماني وبعد المساهمة في إنشاء إدارة الأعمال المصرفية الخاصة في بنك مسقط انتقل إلى العمل خارج السلطنة في مهمات دولية مع رويال بنك أوف كندا، وبنك EFG ومصرف دبي.

بإدارته للخدمات المصرفية الخاصة وإدارة الثروات بالبنك الوطني إستطاع موسى آن ينمي أعمال الدائره بنجاح من خلال المبادرات الاستراتيجية، والمنتجات المبتكرة و برامج خدمة العملاء الاستثنائية . كما أنه على دراية جيدة بالخدمات المصرفية الإسلامية وكان له دور أساسي في أخذ مصرف دبي إلى موريشيوس ولندن قبل مساهمته بنجاح في تدشين البنك الوطني العماني لنافذة الصيرفة الإسلامية "مزن". بعد قيامه بتغيير إدارة الثروات بالبنك الوطني العماني إلى الافضل تمكن موسى أيضا من إنشاء دائرة الأعمال المصرفية الخاصة لتلبية الاحتياجات الاستثمارية للعملاء ذوى الملاءة المالية العالمة.

مسؤوليات مجلس إدارة جهة إدارة الصندوق

يجب على إدارة الصندوق القيام بمهام الرقابة والإشراف على اعمال الصندوق، وعليها في سبيل ذلك:

- 1. تقييم الأداء الإستثماري للصندوق بالمقارنة مع أداء صناديق مماثلة أو أي مؤشر معياري آخر وضع مقارنة ، مع الوضع في الإعتبار الأهداف الإستثمارية.
 - 2. التحقق من التزام الصندوق بنشرة الإصدار وبنظامه الأساسي وبالمتطلبات القانونية.
 - 3. تقييم أداء مدير الإستثمار وغيره من مقدمي الخدمة.
- 4. التأكد من كفاية أنظمة الصندوق في المحافظة على أصوله، بالإضافة إلى التأكد من وجود ضوابط محاسبية داخلية جيدة
- 5. الوقوف على مدى كفاية أنظمة وضوابط مدير الإستثمار لضمان الإلتزام بأنه يعمل لتحقيق مصلحة الصندوق والمستثمرين
- 6. تجنب تضارب المصالح ، والتأكد من كفاية الإجراءات التي يتم إتخاذها لضمان إزالة حالات المصالح بما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين.
 - 7. التأكد من وجود فصل في المهام عندما تعمل شركة واحدة كمقدم خدمة لأكثر من صندوق.
 - 8. الموافقة على التعاملات التي تتم مع أطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها.
- 9. إعتماد التقارير السنوية والبيانات المالية وغيرها من المعلومات والإفصاح عنها للجمهور والمستثمرين لضمان أن عملية الإفصاح عادلة وليست مظلمة، وتتم في موعدها بشفافية تامة.
 - 10. تعيين وإقالة مقدمي الخدمات وتحديد أتعابهم.
 - 11. إتخاذ القرارات الخاصة بتوزيعات الأرباح.

اجتماعات مجلس إدارة الصندوق

إجراءات عقد اجتماعات مجلس إدارة الصندوق:

- 1. يجب أن يجتمع أعضاء مجلس إدارة الصندوق أربع مرات في السنة كحد أدنى شريطة أن لا تتجاوز المدة التي تفصل بين كل اجتماعين متتاليين أربعة أشهر.
 - 2. يجبأن لا يقل عدد الأعضاء عن ثلثي أعضاء إدارة الصندوق.
- 3. يجب أن لا يشارك العضو في المناقشات و/ أو التصويت في المسائل التي يكون له أو لزوجته أو لأحد أقربائه حتى الدرجة الثانية مصلحة فيها.
 - 4. يجب أن تنال القرارات المتخذة دعم وموافقة غالبية أعضاء مجلس إدارة الصندوق.
 - 5. يجب تسجيل أي اعتراض يتقدم به أي عضو من أعضاء مجلس إدارة الصندوق على أي قرار في محضر الاجتماع.

يمكن للمستثمرين الذين يحملون ما لا يقل عن 5٪ من الوحدات الطلب من مجلس إدارة الصندوق إلغاء أي قرار يصدر عن مجلس إدارة الصندوق أو في اجتماع عام كما هو الحال ، إذا كان مثل هذا القرار يضر الصندوق أو حاملي الوحدات. يحال الطلب إلى نفس الجهة التي أصدرت القرار، للبت فيه.

الفصل الخامس: مدير الاستثمار

تعين مجلس إدارة الصندوق البنك الوطني العماني بصفته مدير الاستثمار بموجب اتفاقية إدارة الاستثمار المبرمة بين مجلس إدارة الصندوق ومدير الاستثمار. تخضع خدمات إدارة الاستثمار للتفاصيل الواردة في اتفاقية إدارة الاستثمار، وفقا للوائح الهيئة العامة لسوق المال. يتم توفير نسخة من الاتفاقية للفحص والمراجعة في مكتب مدير الاستثمار.

ثبذة عن البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

يعتبر البنك الوطني العماني أول بنك محلي في سلطنة عمان حيث تأسس في عام 1973، وأصبح اليوم ثاني أكبر البنوك التجارية في السلطنة مع إجمالي أصول بلغ 2.098 مليون ريال عماني (5.371 مليون دولار أمريكي) ابتداء من 30 سبتمبر 2011. البنك له وجود قوي في عمان مع شبكة واسعة من 68 فرعا منها خمسة فروع في مصر وفرع واحد في الإمارات العربية المتحدة.

يعتبر الفاضل/ سليم سعيد سالم الشقصي، أول رئيس عماني للبنك الوطني العماني، واحدا من أكثر المصرفيين خبرة وتأهيلا مع معرفة واسعة بالقطاع المصرفي في سلطنة عمان ودول مجلس التعاون الخليجي. ولقد حصل على لقب أفضل مصرفي في العام من قبل جائزة الأعمال والتمويل الإسلامي لعام 2008 في دبي.

حصل البنك الوطني العماني على الجوائزة التالية تقديرا لخدماته:

- جائزة مصرف العام سلطنة عمان 2012، من مجلة ذي بانكر، مجموعة فاينانشيال تايمز المملكة المتحدة.
 - جائزة مدير الأصول في عمان لعام 2012 من مجلة مدير صندوق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
- جائزة أفضل مؤسسة في مجال المستولية الاجتماعية في عمان لعام 2012 من مجلس وزارات الشؤون الاجتماعية التابع لدول مجلس التعاون الخليجي
 - جائزة تطوير الاستراتيجيات المستدامة من جوائز قيادة سي إس آر الأسيوية لعام 2012
 - جائزة الذكر المشرف لعام 2012 من حوكمة الإدارة المؤسسات المصرفية
- جائزة أفضل بنك في مجال الخدمات المصرفية للأفراد لعام 2011 بسلطنة عمان من برنامج جوائز Excellence in Retail Financial Services
 - الجائزة الثانية من جوائز الإجادة في حوكمة الشركات -قطاع البنوك لعام 2011 من الهيئة العامة لسوق المال.
 - جائزة التميزفي الحكومة لعام 2010 وللعام الثالث على التوالي من معهد الحوكمة واتحاد المصارف العربية.
 - جائزة افضل حساب جاري من جوائز بانكر ميدل إيست 2010.
 - جائزة **افضل قرض سكني** من مجلة بانكر ميدل إيست 2008.

إدارة أعمال الاستثمار بالبنك الوطني العماني

تأسست إدارة أعمال بنوك الاستثمار بالبنك الوطني العماني بموجب موافقات من البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال وذلك في عام 1995. وقد كان البنك الوطني العماني هو أول بنك محلي يقوم بتقديم خدمات وساطة وأعمال بنوك استثمار في سوق مسقط للأوراق المالية. قدمت إدارة أعمال بنوك الاستثمار أدوات وحلولا جديدة لسوق المال، كما قدمت استشارات حول عمليات اندماج وهيكلة مؤسسية، وعملت كوسيط نيابة عن عملائها في سوق مسقط للأوراق المالية.

يتكون الهيكل التنظيمي لإدارة أعمال بنوك الاستثمار من الأقسام التالية:

- ادارة الأصول
- تمويل الشركات
 - أبحاث السوق
 - الوساطة

قسم إدارة الأصول بالبنك الوطني العماني

لدى إدارة أعمال بنوك الاستثمار فريق استثمار محترف يتمتع بخبرات جماعية تربو على التسعين عاما في مجالات إدارة الأصول بالأسواق المحلية والخليجية والعالمية. في الوقت الحالي، يقوم البنك الوطني العماني بإدارة محافظ تقديرية للاستثمار في الأسواق المحلية، والخليجية والعالمية عبر مختلف فئات الأصول للجهات التالية:

- صناديق التقاعد
- مؤسسات استثماریت
 - شركات
 - أصحاب ثروات

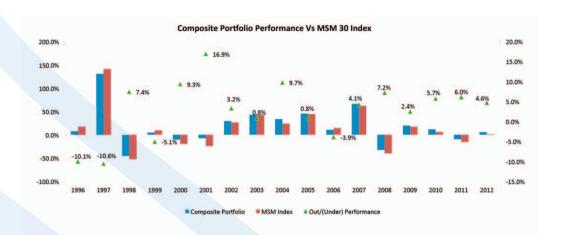
يتبع قسم إدارة الأصول بالبنك الوطني العماني إجراءات حصيفة لإدارة الاستثمار، حيث يقوم الفريق باتباع إجراءات استثمار منضبطة تهدف إلى تحقيق الأهداف الموضوعة من قبل العملاء. عمليات الدخول والخروج تكون مبنية على تقييم تحليلي مع إدارة للمخاطر من خلال استراتيجيات تنويع مثالية. تتم مراقبة أداء المحافظ على أساس يومي ويتم تقديم معلومات راجعة للعملاء بصورة منتظمة.

لقد تجاوز مجموع الأصول التي تقع تحت إدارة قسم الأصول، والتي تغطي إدارة محافظ وخدمات استشارية للصناديق كما في 31 ديسمبر 2012 أكثر من 400 مليون دولار أمريكي، مع احتفاظ بعض العملاء من المؤسسات بخدماتنا لإدارة الأصول لأكثر من 17 عاما.

سجل إدارة الأصول

لقد أظهر قسم إدارة الأصول بالبنك قدرته على إدارة محافظ بتفوق منتظم في الأداء مقابل المؤشرات المحددة للأداء خلال العديد من الأعوام. يتمتع فريق إدارة الأصول بسجل حافل فيما يتعلق بالحفاظ على رأسمال المستثمرين في الأسواق الهابطة، في نفس الوقت الذي يقوم فيه باصطياد الفرص في الأسواق الصاعدة. يوضح الرسم البياني التالي الأداء السنوي لمحفظة مركبة مقابل مؤشر 30 السوق مسقط للأوراق المالية من العام 2000 وحتى 2012.

لقد اصبح تفوقنا في الأداء أكثر وضوحا عند مراجعته على أساس تراكمي لأكثر من 5 سنوات. كذلك كان الحال عند مقارنة الأداء من تاريخ إنشاء الإدارة وحتى تاريخ اليوم بالنسبة لكافة المحافظ طويلة الأجل. فيما يلي الأداء المجمع لكافة المحافظ التقديرية التي نقوم بإدارتها:



يظهر التفوق في الأداء على نحو جلي عند مقارنة الأداء على مدى خمس سنوات. يشبه ذلك ما يحدث عند مقارنة الداء من تاريخ بدء العمل حتى تاريخه لكافة المحافظ طويلة المدى. فيما يلي أدناه عرض للأداء المركب لكافة المحافظ التقديرية الخاضعة للإدارة:

المحفظة العالمية — أداء المحفظة المركبة							
أداء متفوق/ متدن	المؤشر العالمي إم إس سي آي إيـه سي	المحفظة المركبة					
26.8%	-17.5%	9.3%	ابتداء (حتى نهاية ديسمبر 2012)				

صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي- فريق الاستثمار يعتبر فريق الاستثمار بإدارة أعمال

الاستثمار بالبنك الوطني العماني واحدا من أكثر الفُرُق خبرة بالسلطنة، بخبرات مجتمعة في مجال الاستثمار تزيد عن 90 عاما.

الفاضل/ هومايون كبير - المدير عام للأعمال المصرفية التجارية

يعمل الفاضل، هومايون كبير حاليا في البنك الوطني العماني في منصب المدير العام للأعمال المصرفية التجارية. التحق بالعمل في البنك في فتراير 2008 وقد قام بإدارة محافظ هامة في البنك. كما عمل هومايون أيضا بالبنك في منصب كبير مسؤولي التجزئة وكبير المسؤولين الماليين قبل تولى منصبه الحالي.

الفاضل/ كبير مصرفي مهني محترف ويتمتع بخبرات واسعة النطاق تزيد مدتها عن عشرين عاما اكتسبها في الخدمات المصرفية والمالية مع منظمات مثل اي بي ان امرو بنك كندا، ورويال بنك أوف كندا، والبنك السعودي الأمريكي وشركة إيرنست أند يونج وأنفوريكا، في كندا. الفاضل/ هومايون زميل معهد المحاسبين القانونيين في المملكة المتحدة وويلز وهو حاصل على شهادة الماجستير في الإدارة العامة في جامعة ويسترن اونتاريو، كندا.

الفاضل/ هومايون عضو في عدد من اللجان بالبنك التي تغطى الأعمال والمخاطر والمواضيع التشغيلية الأخرى.

السيد وصفى آل سعيد، نائب المدير العام ومدير إدارة أعمال بنوك الاستثمار

يتمتع السيد وصفي جمشيد آل سعيد، بخبرة عالية في إدارة أصول المؤسسات. تمتد خبرة السيد وصفي لعقد من الزمان في إدارة محافظ الاستثمارات المؤسسية الضخمة والإشراف على فرق إدارة الأصول. قبل التحاقه بالعمل في البنك الوطني العماني عمل السيد وصفي في وظيفة نائب مدير الاستثمارات في صندوق الاحتياطي العام للدولة حيث كان مسؤولا عن الإشراف على أسواق المال الدولية، والإيرادات الثابتة الدولية والأسهم المحلية وصناديق التحوط وتخصيص الاستثمارات على مديري الأموال المؤسسية الدولية. اضافة إلى ذلك عمل السيد وصفي نائبا لرئيس مجلس إدارة لجنة الاستثمار في الأسهم المحلية وعضو في لجنة الاستثمار لشركة صناديق الاستثمار الوطنية (نيفكو) وصندوق الأسهم الوطنية (نيف). كان السيد وصفي عضوا رئيسيا في فريق عالي المستوى مسؤول عن صياغة الإستراتيجية وقد كان مسؤولا عن التنفيذ الناجح لصندوق استقرار ترعاه الحكومة بمبلغ 50 مليون ريال عماني تم تأسيسه عقب وقوع مشاكل السيولة في أسواق الأسهم في أواخر التسعينيات في سلطنة عمان. كما كان السيد وصفي عضوا في فريق استشارات الاستثمار لصندوق استقرار الاستثمار الذي تم تأسيسه في عام 2009 بهدف دعم سوق مسقط للأوراق المالية في أعقاب الأزمة المالية العالمية. لدى السيد وصفي علاقات ممتازة وطويلة الأمد مع كل من بنوك الاستثمار الإقليمية والدولية وبيوت في أعقاب الخاصة.

السيد وصفي عضو في مجلس إدارة الشركة الوطنية لمنتجات الألمنيوم ش.م.ع.ع وعضو في لجنة التدقيق بها. كما أنه عضو في لجنة الاستثمار بصندوق عمان للمشاريع السياحية المتكاملة.

الفاضل/ راجات ديوان مدير إدارة الأصول

يحمل راجات شهادة البكالوريوس في الهندسة وشهادة فوق الجامعية في المالية من جامعة دلهي. بدأ راجات مساره المهني في أعمال بنوك الاستثمار في سنة 1992 بالهند وذلك في مجال مبيعات الأسهم وتقديم المشورة للمؤسسات الأجنبية والمحلية والأفراد ذوي صافي الثروات العالية في الاستثمارات في أسواق المال الهندية. التحق راجات بالبنك الوطني العماني في سنة 1998 في وحدة إدارة الأصول وعمل ككبير مديري محفظة لمدة تزيد عن 4 سنوات قبل الالتحاق بمؤسسة وساطة رائدة في مسقط في وظيفة مدير البحوث واستثمار الثروات. التحق مرة أخرى بالبنك الوطني العماني في يونيو 2004 كمدير لإدارة الأصول وظل يعمل في وحدة إدارة الأسول بالبنك منذ ذلك الحين. يحمل راجات خبرة تزيد عن 20 سنة في مجال أعمال بنوك الاستثمار، 17سنة منها في الأسواق المحلية والخليجية والعالمية تغطي مختلف فئات الأصول.

وهو متخصص في إدارة الأصول المؤسسية على المدى الطويل التي تغطي عملاء من صناديق التقاعد المحلية والمؤسسات الحكومية وشبه الحكومية. لدى الفاضل راجات مقدرة مثبتة على تخطي أداء الأسواق خلال مراحل الصعود والهبوط على مدى فترة زمنية مطردة في الأسواق المحلية والعالمية.

الفاضل/ أجيف جوبيناثان مدير صندوق

التحق أجيف بالبنك في مارس 2011 وهو مدير صندوق بوحدة إدارة الأصول. يحمل أجيف شهادة الهندسة وشهادة فوق الجامعية في إدارة الأعمال من جامعة المهاتما غاندي، الهند. أحضر أجيف معه خبرة لما يقارب 8 سنوات في إدارة الاستثمار. كما أن لديه خبرة لما يزيد عن 5 سنوات في مجال أبحاث الاستثمار تغطي أسواق الهند ودول مجلس التعاون الخليجي في جانبي البيع والشراء. قبل الالتحاق بالبنك الوطني العماني عمل أجيف مع شركة خدمات مالية رائدة في عمان في وظيفة مساعد نائب رئيس الإدارة في إدارة الأصول. ظل يدير محافظ لعملاء مؤسسيين مع تركيز مبدئي على أسواق عمان والسعودية وقطر. كما ظل أجيف أيضا مديرا لحصة مفوضة من صندوق استقرار الاستثمار الذي ترعاه الحكومة.

الفاضلة/ باراميتا سانيال: مدير محفظة

باراميتا مديرة محفظة بوحدة إدارة الأصول بالبنك. التحقت باراميتا بالعمل في البنك في يونيو من عام 2008 وظلت تدير محافظ للعملاء منذ ذلك الوقت. تحمل بارامايتا درجة الماجستير في العلوم كما أنها سكرتيرة شركة مؤهلة من معهد سكرتيري الشركات بالهند. تتمتع باراميتا بخبرة تزيد عن 10 سنوات في مجال سوق المال تغطي إدارة المحافظ وبحوث الأسهم والالتزام في كل من عمان والهند.

مهام ومسؤوليات مديرالاستثمار

يلتزم مدير الاستثمار بما يأتى:

- 1. إدارة محفظة أصول الصندوق بما يحقق أهدافه الاستثمارية المحددة في النظام الأساسي.
 - 2. اتخاذ كافت القرارات الاستثمارية أو غيرها بما يحقق مصلحة الصندوق والمستثمرين.
- 3. تسجيل جميع عمليات الشراء و البيع التي تمت لصالح الصندوق بشكل دقيق ووفقا لتسلسلها الزمني و توقيتها.
- 4. أن يكون لديه نظام محاسبي لتبويب وتتبع و فحص جميع التعاملات بمحفظة الصندوق التي تم إدخالها بالنظام و تسويتها مع الحسابات النقدية و الأوراق المالية المفتوحة باسم الصندوق لدى الحافظ الأمين.
 - 5. توفير السيولة الكافية للصندوق للوفاء بأية التزامات قد تترتب عليه.
 - 6. عدم تعريض الصندوق لأية مخاطر استثماريه غير ضرورية.

الفصل السادس: مزودي الخدمات الآخرين

خدمات الحفظ الأمين

حسب اتفاقية الحفظ الأمين، يعين الشركة الخليجية لحفظ الأوراق المالية بصفة الحافظ الأمين للصندوق. يجب توفير نسخة من اتفاقية الحافظ الأمين متاحة للاطلاع عليها في مكتب مدير الاستثمار بعد تعيينه. تغطى جميع الخدمات المقدمة من قبل الحافظ الأمين في اتفاقية الحفظ الأمين.

خدمات الحافظ الأمين

سيتم الاحتفاظ بأصول الصندوق لدى الحافظ الأمين ومكان عمله سلطنة عمان. لتسهيل المعاملات التي تتم خارج عمان، يمكن الاحتفاظ بالأصول في الخارج، وحينها يجوز للحافظ الأمين تعيين حافظ آمين ثانوي للاحتفاظ بالأصول الموجودة خارج سلطنة عمان، بيد أن تعيين مثل هذا الحافظ الأمين الثانوي لا يعفي الحافظ الأمين الرئيس من أي من التزاماته.

يتم تسجيل أصول الصندوق باسم الحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي أو من يعينوهم مع رقم حساب أو أي صفة أخرى في سجلات الحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي أو المعين من قبلهم لإثبات أن ملكية الأصول تعود إلى الصندوق.

يبذل الحافظ الأمين الرئيس/ الثانوي قصارى جهده للحفاظ على أصول الصندوق، وعليه حماية مصالح الصندوق في كل تصرف ويتحمل مسؤولية أي خسارة تلحق بأصول الصندوق نتيجة للإهمال أو التقصير أو الأفعال غير القانونية التي يرتكبها أو يرتكبها موظفوه، أو مديروه أو مسئولوه.

يجب الحصول على موافقة خطية من مجلس إدارة الصندوق فيما يختص بكافة العقود المبرمة مع الحافظ الأمين الثانوي والتي توفر حماية كافية للأصول وفقا لشروط وبنود تتفق مع الاتفاقية المبرمة مع الحافظ الأمين الرئيس.

تلتزم كافة العقود المبرمة مع الحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي بتغطيم ما يلي:

- 1. الشروط التي تمكن الصندوق من ممارسة حقوقه الخاصة بالأصول لدى الحافظ الأمين الثانوي.
 - 2. شروط الموقع الخاصة بمكان حفظ الأصول.
 - 3. وسيلة الاحتفاظ بالأصول.
 - 4. مراجعة تقارير الامتثال.
 - 5. العناية والمسؤولية عن الخسائر.
 - 6. الرسوم ووسيلة السداد وموعده.

لا ينص أي عقد مبرم مع الحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي على إنشاء أي رهن على أصول الصندوق، باستثناء المطالبات الخاصة بالرسوم والمصروفات والمدفوعات الخاصة بالحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي نظير عمله. لا يجب أن تتضمن العقود أي حكم من شأنه أن يتطلب دفع رسوم أو نفقات للحافظ الأمين الرئيس أو الثانوي في شكل نقل ملكية الأصول التابعة للصندوق. يضمن كلا من مجلس إدارة الصندوق ومدير الاستثمار على أن تغطي اتفاقية الحافظ الأمين واتفاقية الحافظ الأمين الثانوي – إن وجدت – كافة تلك المتطلبات.

خدمات إدارة الصندوق

1. يعين البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع بصفة مدير الصندوق. يجب توفير نسخة من الاتفاقية الموقعة بين الصندوق ومدير الصندوق للاطلاع عليها في مكتب مدير الاستثمار/ مدير الصندوق بعد تعيينه. وبالإضافة إلى الخدمات الإدارية للصناديق، يعمل مدير الصندوق بصفته كمسجل للصندوق ويعين مسجل آخر بموافقة مجلس إدارة جهة إدارة الصندوق.

خدمات مديرالصندوق

تتضمن الخدمات التي يؤديها مدير الصندوق، على سبيل المثال لا الحصر، وفق اتفاقية إدارة الصندوق ما يلي:

- 1. يتولى مدير الصندوق إدارة وحدات الصندوق بما يتوافق مع نشرة الإصدار والتعليمات التي تقرها مجلس إدارة جهم إدارة الصندوق.
- 2. يكون مدير الصندوق مسئولا عن الحفاظ على حسابات الصندوق وعن كافة سجلات الصندوق وفقا لما ينص عليه القانون. يتولى مدير الصندوق إعداد حسابات ربع سنوية وسنوية للصندوق بما يتماشى مع السياسات المحاسبية الواردة بنشرة الإصدار. يجري مدير الصندوق الترتيبات المتعلقة بتدقيق الحسابات السنوية وطباعتها وتوزيعها إلى حاملي الوحدات في الصندوق وكذا أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو غيرهم من الأشخاص المستحقين لاستلامها، وذلك وفقا لما ينص عليه القانون.
- 3. يتولى مدير الصندوق توزيع كافة النشرات وإشعارات الاجتماعات والتقارير والقوائم المالية وغير ذلك من المواد الخطيّة بناءً على طلب مجلس إدارة الصندوق بين تارة وأخرى. يدير مدير الصندوق كافة المراسلات والاتصالات الموجهة إلى الصندوق.
- 4. يعدد مدير الصندوق صافي قيمة الأصول للصندوق وصافي قيمة الأصول لكل وحدة، وذلك وفق نشرة الإصدار الخاصة بالصندوق. هذا ويتولى مدير التسويق أيضًا مهمة إتاحة مثل هذه التفاصيل أمام مجلس إدارة الصندوق والهيئة العامة لسوق الله
- 5. يتولى مدير الصندوق حساب كافة الرسوم التي يدفعها الصندوق، وكذا حساب عوائد الصندوق وفق ما تنص عليه قواعد وأنظمة سوق مسقط للأوراق المالية والهيئة العامة لسوق المال.
- 6. فيما يخص استثمارات الصندوق، يشرف مدير الصندوق على أنشطة المدققين وغيرهم من المستشارين المهنيين ممن يقدمون الخدمات للصندوق وينسئق معهم.
 - 7. يعمل مدير الصندوق على توزيع توزيعات الأرباح على حاملي الوحدات.
- 8. يؤدي مدير الصندوق كافة المهام الإدارية وأعمال السكرتارية ذات الصلة باجتماعات مجلس إدارة الصندوق، بما فيها توفير المكان وإجراء الترتيبات اللازمة لعقد الاجتماعات بحيث توجّه دعوتها على أفضل وجه، وذلك بموجب النظام الأساسي

والقانون المعمول به، كما ويتعين عليه إعداد المحاضر ومشروع القرارات حسب الحاجة إليها. هذا بالإضافة إلى الترتيب لوجود مندوب لمدير الصندوق لحضور اجتماعات مجلس إدارة الصندوق.

- 9. يتولى مدير الصندوق توفير أو مسئولية توفير الخدمات الإدارية العامة اللازمة فيما يخص عمل وتشغيل الصندوق، هذا بالإضافة إلى احتفاظه بكافة الوثائق التي يحملها في مكان آمن فيما يخص أداءه لواجباته بموجب هذه الوثيقة أو فيما يخص الصندوق.
- 10. يؤدي مدير الصندوق بصورة عامة كافة الواجبات التي عادة ما تُوكَل إلى السكرتارية بما فيها إجراء والاحتفاظ بكافة العوائد والسجلات النظامية (وكذلك السجل، بنفسه أو اعتمادًا على مُسجَّل آخر) التي يجب الاحتفاظ بها وإجراءها بموجب القانون العماني المعمول به حاليًا، بالإضافة إلى تلك الخدمات التي يتم الاتفاق عليها بين حين وآخر فيما بين مدير الصندوق ومجلس إدارة جهة إدارة الصندوق.

الموزعون

يُبرِم الصندوق اتفاقية توزيع مع البنك الوطني العماني باعتباره موزعه المتعهد بخدمات التوزيع في المرحلة الأولية. يجوز للصندوق تعيين مزيد من الموزعين ضمن اتفاقية توزيع في المستقبل لغرض تسويق وتوزيع الصندوق. تكون الرسوم المقدمة إلى الموزع مقصورة على رسوم الاكتتاب في الاكتتابات اللاحقة (الإصدار الأولي اللاحق) على أن يتكبدها المستثمر. يتم تعيين الموزع بعد الحصول على اعتماد لاتفاقية التوزيع لدى مجلس إدارة الصندوق.

المدقق الخارجي

يتم تعيين مدقق خارجي للقيام بعمليات التدقيق المالي للصندوق سنويًا. تم تعيين برايس وترهاوس كوبرش.م.م كمدقق للصندوق للسنة المالية الأولى للصندوق.

المستشارالقانوني

تم تعيين البوسعيدي، منصور جمال وشركاؤهم بصفة المستشار القانوني للمرحلة الأولية من تدشين الصندوق ويجوز الاستعانة به لتعهد الخدمات السنوية.

الفصل السابع شروط وإجراءات الاكتتاب

الأهلية للإكتتاب

إن فرص الاستثمار في الوحدات المعروضة مفتوحة للعمانيين وغير العمانيين والمؤسسات/ الأفراد وكذلك للأشخاص الاعتباريين.

طلب الاكتتاب في العرض العام الأولي

الحد الأدنى لحجم الاكتتاب الأولي

يجب أن لا يقل رأسمال الصندوق عن 2.000.000 ر.ع عند التأسيس والذي يتكون من 2,000,000 ر2 مليون) وحدة كحد أدنى. وتعاد جميع طلبات الإكتتاب الأولي ما لم يتم تلقي إكتتابات صالحة تقل عن الحد الأدنى (2000.000) وحدة خلال فترة الإكتتاب الأولى.

استمارات الاكتتاب الأولى

يمكن للمستثمرين المحتملين الحصول على استمارات التقديم للإصدار الأولي ونسخة من نشرة الاصدار من المكتب الرئيسي، المكاتب الرئيسي، المكاتب الرئيسية للبنوك المكلفة بالتحصيل أو من مكتب مدير الإصدار.

سعر الاكتتاب الأولى

يكون سعر الاكتتاب الأولي أثناء العرض هو 1.020 ريال عماني لكل وحدة عبارة عن 1.000 ريال عماني، قيمت إسمية للوحدة و0.020 ريال عماني مصاريف إصدار .

الحد الأدنى لاكتتاب الإصدار الأولى

الحد الأدنى للاكتتاب 2.000 وحدة لكل مكتتب ومضاعفات الـ 100 وحدة بعد ذلك.

الحد الأقصى للاكتتاب في الإصدار الأولي

لا يوجد حد أقصى للاكتتاب.

مدة الاكتتاب الأولى

تبدأ مدة الاكتتاب الأولي في يوم الأحد الموافق 12 مايو 2013م مع بداية ساعات العمل العادية للبنك، وتنتهي في يوم الثلاثاء الموافق 11 يونيو 2013م في ختام ساعات العمل العادية للبنك.

طريقة الاكتتاب خلال الإصدار الأولى

- (1) يطلب من كافة المكتتبين تعبئة نموذج اكتتاب أولي وتقديم كافة البيانات المشار إليها في النموذج بما فيها الرقم المدني وتاريخ الميلاد وترفق نسخة من شهادة الميلاد في حالة القصر، والسجل التجاري في حالة الشركات وخلافه.
- (2) تحمل مسئولية تقديم كافة البيانات والتفاصيل التي تضمن صحة وصلاحية المعلومات المقدمة في نموذج الاكتتاب الأولي.
- (3) قبل مليء نموذج الاكتتاب الأولي، يُطلب من المكتتب مراجعة نشرة الإصدار ومطالعة الشروط والإجراءات التي تحكم الاكتتاب في الوحدات ذات الصلة.
- (4) يقدم المكتتب نموذج اكتتاب أولي معباً حسب الأصول إلى أحد بنوك التحصيل إلى جانب المبلغ المطلوب في صورة شيك/ أمر دفع عند الطلب/ حوالة مصرفية/ حساب مدين عن الوحدات كما هو مبين في نشرة الإصدار، مع التأكد من إرفاق الوثائق الداعمة للمعلومات المقدمة المشار إليها أعلاه.
- (5) في حالة دفع قيمة الاكتتاب عن طريق شيك/ أمر دفع عند الطلب، يجب تقديم الشيك لصالح "صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي (تحت التأسيس)"

الاكتتاب نيابَة عن الأطفال القصر خلال مدة الاكتتاب الأولى:

- لغرض هذا العرض، يعتبر أي شخص دون سن 18 عام في اليوم الأول من مدة الاكتتاب الأولي قاصرًا.
 - يجوز للوالد فقط الاكتتاب نيابة عن الأطفال القصر.
- في حالة تقديم أي طلب بالنيابة عن الشخص القاصر عن طريق أي شخص بخلاف والد الشخص القاصر، يطلب إلى الشخص المقدّم للطلب أن يُرفق توكيل قانوني ساري المفعول صادر من قبل الهيئات العامة المختصة التي تخوّل له/ لها سلطة التصرف بشأن أموال القصر عن طريق البيع والشراء والاستثمار.

الحساب البنكي ومعلومات التوثيق التفصيلية - يطلب من المكتتب:

- تقديم وثيقة تؤكد صحة رقم الحساب البنكي كم هو وارد في طلب الاكتتاب باستثناء أي اكتتاب قائم عن طريق بنك آخر بخلاف البنك الذي يحتفظ فيه المكتتب بحسابه.
- في حالة قيام المكتتب بالاكتتاب من خلال أحد بنوك التحصيل والتي لا يملك فيها حساب، يمكنه الاكتتاب من خلال تقديم أي وثيقة من البنك الخاص بالمكتتب يثبت فيها رقم الحساب واسم صاحب الحساب مثل الجزء العلوي من البيان الحسابي الصادر من البنك والذي يحوي هذه البيانات فقط أو خطاب أو أي وثيقة صادرة من البنك المذكور تحمل المعلومات المذكورة. يجب على المكتتب أن يضمن أن يكون الدليل المقدم مقروء بوضوح ويحمل رقم الحساب والاسم الكامل لصاحب الحساب.
- يتم رفض طلب الاكتتاب الذي يحمل رقم حساب بنكي لشخص أخر خلاف المكتتب، باستثناء تلك الطلبات المقدمة بالنيابة عن الأطفال القصر والتي تحمل بيانات للحسابات البنكية لآبائهم.
- نسخة من توكيل قانوني صالح ومصدق عليه على النحو الواجب والسليم من قبل الهيئات القانونية المختصة في حالة ما إذا كان الاكتتاب نيابة عن شخص آخر رباستثناء الاكتتاب الذي يتم نيابة عن الأطفال القصر).
- في حالة اكتتابات الأشخاص الاعتباريين (وليس الأفراد) التي يوقع عليها شخص بصفته/ بصفتها صاحب توقيع "مكتتب" معتمد، يجب إرفاق وثائق كافية وصالحة.
 - فيما يلى قائمة مرجعية خاصة بالوثائق المطلوبة من حاملي الوحدات.

	الوثائق المطلوبة		المتقدم بطلب الاكتتاب
	نسخة من بطاقة الهوية/ جواز السفر ما يثبت وجود الحساب البنكي	ا. ۲.	العمانيون (ذكور/ إناث) – من سن ۱۸ عامًا أو أكثر
	نسخة من جواز السفر نسخة من بطاقة الإقامة ما يثبت وجود الحساب البنكي	ا. ۲ ۳.	غيرالعمانيين
عن القاصر)	نسخة من شهادة ميلاد / جواز سفر القاصر نسخة من جواز سفر الأب أو بطاقة تحقيق شخصيته (أثناء تقديمه للطلب بالنيابة ء ما يثبت وجود الحساب البنكي	٤ ٥. ٦.	القصردون ۱۸عامًا، العمانيين وغير العمانيين
	نسخة من السجل التجاري أو ما يعادلها للشركات المسجلة في الخارج قائمة المفوض لهم بالتوقيع وفقا للنحو المسجل لدى وزارة التجارة والصناعة نسخ من بطاقات تحقيق الشخصية للمصرح لهم بالتوقيع على الطلب ما يثبت وجود الحساب البنكي	ا. ۲. ۳.	الشركات والمؤسسات
		ا. ۲. ۳.	الهيئات وصناديق التقاعد

البنوك المكلفة بالتحصيل

يجب على المكتتبين تقديم نموذج اكتتاب أولي معباً حسب الأصول خاص بالاكتتاب الأوّلي إلى أي من بنوك التحصيل الواردة في هذه القائمة خلال ساعات عملهم الرسمية في فترة الاكتتاب الأولية:

- 1. البنك الأهلى ش.م.ع.ع
 - 2. بنكظفارش.م.ع.ع
- 3. البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

يكون للبنك الحق في عدم قبول أي استمارات اكتتاب أولي تصل بعد ساعات العمل في تاريخ إغلاق مدة الاكتتاب.

يُطلب إلى البنوك التي تتلقى اكتتاب أولي قبول نماذج الاكتتاب بعد التأكد من المطابقة للإجراءات والمحتويات، بما يتماشى مع الشروط الواردة في نشرة الإصدار. بهذا، يتعين على البنك أن يوجه المكتتبين إلى استيفاء والامتثال إلى الشروط التي قد ترد في الطلب المقدّم.

قبول طلبات الاكتتاب

يحظر على البنوك المكلفة بالتحصيل المستلمة للاكتتاب الأولي وكذا على مدير الصندوق المستلم للاكتتابات اللاحقة استلام أو قبول طلبات الاكتتاب في الحالات التالية:

- 1. إذا لم يكن نموذج الاكتتاب الأولي ممهورًا بتوقيع المكتتب،
- 2. في حالة الإخفاق في دفع القيمة الكاملة للوحدات محل الاكتتاب،

- 3. في حالة دفع قيمة الوحدات محل الاكتتاب عن طريق الشيك أو في حالة رفضه لأي سبب كان،
 - 4. في حالة تقديم نماذج الاكتتاب الأولى بأسماء مشتركة،
 - 5. في حالة اكتتاب المكتتب من خلال أكثر من نموذج اكتتاب بنفس الاسم،
 - 6. في حالة عدم إرفاق الوثائق الداعمة المشار إليها في نشرة الإصدار مع نموذج الاكتتاب الأولى،
- 7. إذا لم يشمل نموذج الاكتتاب الأولى كافتا البيانات والتفاصيل الخاصة بالحساب البنكي للمكتتب،
- 8. في حالة العلم بعدم صحة أي من البيانات الخاصة بالحساب البنكي للمكتتب مقارئة مع تلك الواردة بنموذج الاكتتاب،
- 9. في حالة ما إذا كانت بيانات الحساب البنكي الواردة في الطلب لا تخص المكتتب، باستثناء الطلبات المقدمة باسم الأطفال
 القصر المسموح لهم الاستفادة من بيانات الحسابات البنكية الخاصة بآبائهم.
- 10. في حالة الإخفاق في الحصول على التوكيل القانوني المرفق بالطلب كما هو موضح في نشرة الإصدار فيما يتعلق بالشخص الذي يكتتب أو يوقع نيابة عن شخص آخر (باستثناء الوالد الذي يكتتب نيابة عن أطفاله القصر)،
 - 11. في حالة عدم توافق الطلب مع الشروط القانونية والتنظيمية كما هو مبين في نشرة الإصدار.

عند ملاحظة البنك المكلف بالتحصيل، بعد استلام نموذج الاكتتاب الأولي وقبل انتهاء الجدول الزمني المحدد لتسليم الاكتتابات بصورة نهائية إلى مدير الإصدار، لعدم توافق نموذج الاكتتاب الأولي مع الشروط القانونية المبينة في نشرة الإصدار، يتعين بذل الجهود الواجبة للتواصل مع المكتتب لتصحيح الخطأ. في حالة الإخفاق في تصحيح الخطأ خلال الفترة المشار إليها، يُطلب إلى البنك المستلم للاكتتاب أن يعيد للمكتتب طلب الاكتتاب الأولي ومعه قيمة الاكتتاب قبل انتهاء المدة المحددة لتسليم الاكتتابات إلى مدير الاصداد.

تقدم بنوك التحصيل تقرير شامل يعرض تفاصيل طلبات الاكتتاب الأولي التي يجب رفضها والأسباب وراء هذا الرفض.

تخصيص الوحدات واسترداد الأموال بعد مدة الاكتتاب الأولى

بعد استكمال مدة الاكتتاب الأولي، يقوم مدير الإصدار بترتيب تخصيص الوحدات خلال 21 (واحد وعشرين) يوما من تاريخ الإغلاق ويقوم بإعادة المبالغ المغطاة بموجب طلبات الاكتتاب المرفوضة. يرسل مدير الإصدار إشعارات التخصيص للمكتتبين الذين تم تخصيص وحدات إليهم على العناوين الواردة في نماذج الاكتتاب الخاصة بهم.

يتم رد مبالغ طلبات الاكتتاب للوحدات التي يتم تخصيصها خلال مدة الاكتتاب الأولي (سواء بسبب رفض طلب الاكتتاب أو خلافه) عن طريق تحويلها إلكترونيا على أرقام الحساب المبينة في نماذج الاكتتاب.

المسؤوليات والالتزامات

يتعين على مدير الإصدار والبنوك المحصلة المستلمة لطلبات الاكتتاب الأولي الالتزام بالمسؤوليات والمهام المحددة وفقا للتعليمات واللوائح التنظيمية التي وضعتها الهيئة العامة لسوق المال. كما أن عليهم أيضا الامتثال لأية مسؤوليات أخرى تنص عليها الاتفاقيات المبرمة بينهم والصندوق.

ولزاما على الأطراف المعنيّة أن تتخذ كافة الإجراءات الإصلاحية، وذلك فيما يتعلق بالأضرار الناجمة عن أي إهمال مرتكب عند أداء المهام والمسؤوليات المحددة لهم. وعلى مدير الإصدار التنسيق مع السلطات الرقابية بغرض اتخاذ كافة التدابير والإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

الاستفسارات والشكاوي

يجوز للمكتتبين الراغبين في استيضاح أحد الأمور أو تقديم شكاوى، فيما يتعلق بالقضايا الناشئة عن تخصيص أو رفض الطلبات، الاتصال بفرع البنك المقام فيه الاكتتاب. وفي حال عدم وجود أي استجابة من جانب الفرع، فإنه يمكن للمكتتب الاتصال بالشخص المعنى، كما هو موضح أدناه:

	البريد الإلكتروني	رقم الفاكس	رقم الهاتف	العنوان البريدي	الشخص المعنيّ	البنك
	aiman.alhinai@ahlibank- an.com	24567841	24577081	ص.ب 545، ر.ب 116، ميناء الفحل، عما <i>ن</i>	سليمان بن على الهنائي	البنك الأهلي ش.م.ع.ع
pra	kashs@bankdhofar.com	24790311	24790466 – داخلي 407،404	ص.ب 1507، ر.ب 112، روي، عمان	بركاش ساروجي	بنكظفار ش.م.ع.ع
	kabh@nbo.co.om علمان backoffice@nbo.co.om	24778993	24778757	ص.ب: 751، روي، الرمز البريدي: 112، عمان	كوكب علي سعيد الحسني	البنك الوطني العماني ش.م.ع.ع

وفي حالة الاكتتاب الأوليَ، وإذا عجز بنك التحصيل المستلم لنماذج الاكتتاب الأولي عن التوصُّل إلى حل أو تسوية مع الشخص المكتتب، فسيُحال الموضوع إلى مدير الإصدار، مع إخطار المكتتب بسير موضوع النزاع وتطوراته. وعلى المكتتب التواصل مع بنك التحصيل المستلم للاكتتاب الأولي لمعرفة القرارات التي تم التوصُّل إليها.

الجدول الزمني المتوقع لإكمال إجراءات تخصيص الوحدات في الاكتتاب الأولي

أيام العمل		
12 مايو 2013م	تاريخ بداية الإكتتاب الأولي	1
11 يونيو 2013م	تاريخ إغلاق الإكتتاب الأولي	2
20 يونيو 2013م	تاريخ إستلام مدير الإصدار طلبات الاكتتاب الأولي من بنوك التحصيل	3
27 يونيو 2013م	إخطار الهيئة العامة لسوق المال بنتيجة الاكتتاب	4
4 يوليو 2013م	موافقة الهيئة العامة لسوق المال المتعلقة بتخصيص الوحدات	5
9 يوليو 2013م	بدء استرداد المبالغ المالية وإرسال الإخطارات المتعلقة بتخصيص الوحدات	6
11 يوليو 2013م	تأسيس الصندوق (بموجب موافقة الهيئة العامة لسوق المال)	7
بعد 3 أشهر من تسجيل الصندوق في سجل صناديق	الإعلان عن أول صافي لقيمة الأصول	8
الاستثمار بالهيئة العامة لسوق المال.	بداية الإكتتاب اللاحق في الوحدات	9

اكتتابات ما بعد الإصدار الأولى

عقب إغلاق مدة الاكتتاب الأولي، يحق للمستثمرين الاكتتاب في الوحدات في فترة العرض المتصلة والتي تبدأ بعد ثلاثة أشهر من تسجيل الصندوق في سجل صناديق الاستثمار لدى الهيئة العامة لسوق المال وبعد نشر أول صافي لقيمة الأصول بالصندوق. يجب على المكتتبين التقدم بنموذج اكتتاب معباً حسب الأصول إلى مدير الصندوق خلال ساعات عمله، بالإضافة إلى المبلغ واجب الدفع في أي يوم عمل ، مع التأكد من إرفاق الوثائق الداعمة للمعلومات المقدمة المشار إليها أعلاه في الجدول بالصفحة رقم 43 إلى مدير الإصدار حسب العنوان التالي:

طان عنوان مكتب مدير الصندوق/ مدير الإصدار: وحدة حفظ وإدارة الصندوق عمليات الاستثمار المصرفي البنك الوطني العماني صندوق بريد رقم 751، الرمز البريد 112، روي سلطنة عمان هاتف: 24778625، فاكس: 0bocustody@nbo.co.om

تخصيص الوحدات بعد مرحلة الاكتتاب الأولي

يجب معالجة كافة طلبات الاكتتاب المستوفاة حسب الأصول والمستلمة قبل يوميّ (2) عمل من يوم التقييم بحيث يتم إصدار الوحدات على أساس التقييم السائد لصافي أصول الصندوق في تاريخ يوم التقييم. تتم معالجة باقي الطلبات الأخرى التي تستلم في موعد يقل عن يومي عمل قبل يوم التقييم على أساس يوم التقييم التالي. يجب على مدير الصندوق إصدار الوحدات خلال ثلاثة (3) أيام من أيام العمل اعتبارا من يوم التقييم.

رفض طلبات الاكتتاب

يجوز للمدير رفض طلبات الاكتتاب التي لا تمتثل للمتطلبات المذكورة في الصفحة رقم 43 أعلاه (قبول طلبات الاكتتاب) والتي تطبق التغييرات الضرورية على طلبات الاكتتاب في الوحدات خلال مدة العرض المتصلة فور فتح الصندوق للاكتتاب المتصل واسترداد الوحدات.

رد مبالغ طلبات الاكتتاب المستلمة بعد مدة العرض الأولى

يقوم مدير الصندوق بإعادة المبالغ خلال ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ التقييم.

الاستفسارات والشكاوي

يجوز للمكتتبين الذين يتقدمون بطلبات لتخصيص الوحدات خلال مدة العرض المتصلة الاتصال بمكتب مدير الصندوق (عنوانه كما هو وارد في نشرة الإصدار) لاستيضاح أحد الأمور أو تقديم شكاوى.

رسوم الاكتتاب اللاحق

يجوز أن تصل رسوم الاكتتاب لأي اكتتاب في مدة العرض المتصلة إلى 2٪ من صافي قيمة الأصول. ويتكبد المكتتب هذه الرسوم وفقا للسلطة التقديرية المطلقة أو الجزئية لمدير الاستثمار أو مجلس إدارة الصندوق.

الحد الأدنى والحد الأقصى للاكتتاب اللاحق

يجب أن يكون الحد الأدنى للاكتتاب اللاحق خلال مدة العرض المتصلة 1.000 ريال عماني لكل مكتتب لحاملي الوحدات الحاليين و2.000 ريال عماني للجدد. لا يوجد حد أقصى للاكتتاب، وذلك وفق أنظمة الهيئة العامة لسوق المال.

توضيح بشأن الاكتتاب اللاحق بعد الإصدار الأولى

يتمثل الهدف من هذا التوضيح في شرح منهجية الاكتتاب اللاحق بعد الإصدار الأولي للصندوق. حري بالذكر أن الحسابات والأرقام المشار إليها أدناه هي لغرض التوضيح فقط. يخضع الاكتتاب اللاحق للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه النشرة ولصافي قيمة الأصول المتغيرة من حين لآخر والتي يحسب على أساسها الاكتتاب.

		المثال		
وبع	الاكتتاب			
2000	مبلغ طلب الاكتتاب	.i		
1.125	صافي قيمة الأصول في يوم التقييم	ب.		
%.2 	(٪) رسوم الاكتتاب	ج.		
1960	أقصى قيمة يمكن تخصيصها بعد خصم رسوم الاكتتاب وتحسب على النحو التالي (أـ (أ × ج)) بمعنى	د.		
	أنه وحسب المثال الحالي يكون الحساب كما يلي $(2000 - (2000 \times 2)) = 1960$			
1742.222	أقصى عدد للوحدات التي يمكن تخصيصها بعد خصم رسوم الاكتتاب (د ÷ ب) أي 1960 ÷ 1.125 =	.0		
	1742.222			
1742	التقريب لأقرب عدد صحيح من الوحدات للتخصيص الطان	و.		
1959.750	القيمة الفعلية للتخصيص (و × ب) أي 1742 × 1.125 = 1959.750	ز.		
39.195	القيمة الفعلية لرسوم الاكتتاب التي يتم خصمها (ج × ز) أي (1959.750 × 2٪) = 39.195	ح.		
(1.055)	المبلغ الواجب رده للعميل	ط.		
	متعملية التخصيص			
	عد من أن قيمة ط أقل من قيمة ب (نعم/ لا)			
	لة نعم يتم تأكيد التخصيص <u>مؤكد</u>	في حا		
في حالة الأ، يتم زيادة عدد الوحدات المخصصة والمراجعة مرة أخرى حتى يتم التأكد من أن قيمة ط أقل من قيمة ب				

المثال رقم 1: يبلغ مبلغ طلب الاكتتاب 2000 ر.ع يتم استلامه بعد الإصدار الأولي وفترة حجز الوحدات. وعلى أساس صافي قيمة أصول نظرية تبلغ مبلغ طلب التخصيص الوحدات. يكون التخصيص، في هذه الحالة على أساس الحد الأقصى المسموح به من الوحدات بعد حساب رسوم الاكتتاب والبالغة ما نسبته 2 ٪ وبعد ذلك تقريب الرقم لأقرب رقم صحيح.

للتوصل لعدد الوحدات التي يتم تخصيصها للمكتتب، يتم مبدئيا استقطاع رسوم الاكتتاب من مبلغ طلب الاكتتاب أ". يتم حساب العدد الأقصى للوحدات ويكون رقم غير صحيح "ه" والذي يقرب لأقرب رقم صحيح "و". وأخيرا يتم حساب رسوم الاكتتاب الفعلية "ح" على أساس القيمة الفعلية للتخصيص. يتم مراجعة قيمة المبلغ المتبقي "ط" بعد التخصيص ومقارنته بصافي قيمة الأصول للتأكد من أنه أقل من قيمة الوحدة ومن ثم يرد المبلغ المتبقي إذا كان أقل من قيمة الأصول للمكتتب.

في المثال الحالي، يخصص للمكتتب عدد 1742 وحدة بقيمة 1959.750 ويفرض رسوم اكتتاب بنسبة 2٪ أي ما يعادل 39.195 رع، ثم يرد باقي المبلغ وقدره 1.055 للمكتتب في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من يوم التقييم.

	نثال رقم 2
ربع	الاكتتاب
2000	مبلغ طلب الاكتتاب
0.910	. صافي قيمة الأصول في يوم التقييم
7.2	ج. (٪) رسوم الاك تتاب
1960	أقصى قيمة يمكن تخصيصها بعد خصم رسوم الاكتتاب وتحسب على النحو التالي $(-1, 1 \times 7)$
2153.846	. أقصى عدد للوحدات التي يمكن تخصيصها بعد خصم رسوم الاكتتاب (د ÷ ب)
2154	التقريب لأقرب عدد صحيح من الوحدات للتخصيص الطان
1960.140	. القيمة الفعلية للتخصيص (و × ب)
39.203	القيمة الفعلية لرسوم الاكتتاب التي يتم خصمها (ج × ز)
(0.657)	ر البلغ الواجب رده للعميل
	لراجعة عملية التخصيص
	لتأكد من أن قيمة ط- أقل من قيمة -ب (نعم/ لا)
	ني حالة نعم يتم تأكيد التخصيص <u>مؤكد</u>
ن قیمۃ ب	ني حالة الا ، يتم زيادة عدد الوحدات المخصصة والمراجعة مرة أخرى حتى يتم التأكد من أن قيمة طه أقل مر
	الحاه يتم التقريب لأقرب رقم صحيح بعد حساب رسوم الاكتتاب.

المثال رقم 2: يبلغ مبلغ طلب الاكتتاب 2000 ر.ع يتم استلامه بعد الإصدار الأولي وفترة حجز الوحدات. وعلى أساس صافي قيمت أصول نظرية تبلغ 0.910، بمجرد قبول الطلب من قبل مدير الصندوق، يتم التعامل مع الطلب لتخصيص الوحدات. للتوصل لعدد الوحدات التي يتم تخصيصها للمكتتب، يتم مبدئيا استقطاع رسوم الاكتتاب من مبلغ طلب الاكتتاب أت. يتم حساب العدد الأقصى للوحدات ويكون رقم غير صحيح «و والذي يقرب لأقرب رقم صحيح «و». وأخيرا يتم حساب رسوم الاكتتاب الفعلية «ح» على أساس القيمة الفعلية للتخصيص. يتم مراجعة قيمة المبلغ المتبقي "ط" بعد التخصيص ومقارنته بصافي قيمة الأصول للتأكد من أنه أقل من قيمة الوحدة ومن ثم يرد المبلغ المتبقى إذا كان أقل من قيمة الأصول للمكتتب.

يكون التخصيص، في هذا المثال على أساس الحد الأقصى المسموح به من الوحدات بعد حساب رسوم الاكتتاب والبالغة ما نسبته 2٪ وبعد ذلك تقريب الرقم لأقرب رقم صحيح. في المثال الحالي، يخصص للمكتتب عدد 2154 وحدة بقيمة 1960.140 ويفرض رسوم اكتتاب بنسبة 2٪ أي ما يعادل 39.203 ر.ع، ثم يرد باقي المبلغ وقدره 0.657 للمكتتب في غضون ثلاثة (3) أيام عمل من يوم التقييم.

يتم حساب الأرقام عاليه وفقا للخطوات التالية:

- 1. استلام المبلغ من المكتتب
- 2. حساب رسوم الاكتتاب وخصمها من مبلغ الاكتتاب
- 3. حساب عدد الوحدات بقسمة مبلغ الاكتتاب على صافي قيمة الأصول في يوم التقييم المعني
 - 4. يرد كسر/ فارق المبلغ غير المؤهل لشراء وحدة للعميل ولا يطلب من العميل جبر هذا المبلغ.

الفصل الثامن: استرداد الوحدات

يكون لحاملي الوحدات المكتتبين للإصدار الأوليَ مدة تجميد ثلاثة (3) أشهر من تاريخ تسجيل الصندوق بسجل صناديق الاستثمار في الهيئة العامة لسوق المال. وبعد هذه المدة، فإنه يحق لحامل الوحدات استردادها أو نقل ملكيتها. والقصد من مدة التجميد هو توفير الاستقرار للصندوق خلال المدة الأولينة.

لاسترداد الوحدات، يتعين على صاحب الوحدات تقديم استمارة الاسترداد كاملة البيانات إلى مكتب مدير الصندوق خلال ساعات العمل الرسمية في أي يوم عمل.

ستتخذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص طلبات الاسترداد القانونية والتي يتم استلامها قبل يومي (2) عمل قبل تاريخ التقييم من أجل استرداد الوحدات في يوم التقييم على أساس صافي قيمة الأصول في تاريخه. وسيتم التعامل مع طلبات الاسترداد الأخرى التي يتم استلامها قبل أقل من يومين قبل تاريخ التقييم في يوم التقييم التالي (بناء على صافي قيمة الأصول السائدة في تاريخه) (باستثناء خلال أي مدة عندما يكون احتساب صافي قيمة الأصول معلقا بشكل مؤقت). ولكي يكون نموذج الاسترداد نافذا، فإنه يجب أن يتضمن تفاصيل التسجيل الخاصة بصاحب الوحدات كاملة، مع أرقام الوحدات المطلوب استردادها وتفاصيل البنك من أجل سداد عائدات الاسترداد.

وإذا رأى مدير الصندوق عدم تلبيت متطلبات الاسترداد، فسيتعين عليه خلال يومين من تاريخ استلام طلب الاسترداد إخطار المستثمر. الذي أعطى الأمر بالاسترداد أن متطلباته لم تلبي، مع تحديد الإجراءات اللازم إكمالها أو الوثائق التي تحتاج أن تقدم إلى المستثمر.

حدود الاسترداد

يكون الحد الأدنى للاسترداد في الصندوق 1.000 ر.ع ₍ألف ريال عماني) أو كامل الوحدات التي يملكها حامل الوحدات، أيهما أكبر وفقا لحدود الاسترداد المبينة أدناه.

سيقتصر الاسترداد الكلي في أي يوم للتقييم على 5٪ من صافي قيمة أصول الصندوق. فإذا تلقى الصندوق طلبات الاسترداد. وستقدم من 5٪ من الصندوق، السارية في أي يوم للتقييم، فسيجري التعامل مع الطلبات بالتناسب مع طلبات المطالبين بالاسترداد. وستقدم طلبات الاسترداد التي لم يتم التعامل معها ، ما لم يبطلها صاحب الوحدات، وذلك بموافقة الصندوق، خلال يوم التقييم التالي، في هذه الحالة يكون لهذه الطلبات الأولوية على طلبات الاسترداد المؤجّلة والخاضعة دائما إلى الحد الكلي للاستردادات خلال أي يوم للتقييم. يجوز التنازل عن هذا الحد لأجل الطلبات المحددة، مع موافقة مجلس إدارة الصندوق.

رسوم الاسترداد وتسويت الدفع

سيخضع الاسترداد من جانب صاحب الوحدات لأي وحدات مملوكة له إلى خصم رسوم الاسترداد بنسبة 2٪ من صافي قيمة الأصول، إذا تم الاسترداد قبل ستة أشهر من الاكتتاب الأوليّ، ورسوم الاسترداد بنسبة 1٪، إذا تم الاسترداد خلال مدة الستة أشهر الباقية، في العام الأول للاكتتاب. يجوز لمجلس إدارة الصندوق أن تقوم بتعديل مستوى الرسوم.

ستتم تسوية الدفع على أساس صافي قيمة أصول وحدات الصندوق، مطروحا منها رسوم الاسترداد خلال ثلاثة (3) أيام عمل من تاريخ التقييم.

توضيح بشأن الاسترداد من الصندوق

يتمثل الهدف من هذا التوضيح في شرح منهجية الاسترداد من الصندوق. حري بالذكر أن الحسابات والأرقام المشار إليها أدناه هي لغرض التوضيح فقط. يخضع الاسترداد للأحكام والشروط المنصوص عليها في هذه النشرة ولصافي قيمة الأصول المتغيرة من حين لآخر والتي يحسب على أساسها الاسترداد.

೬ .೨	مثال - الاسترداد	
1500	العدد الكلي للوحدات المملوكة لحاملي الوحدات	i
750	طلب استرداد عدد من الوحدات	ب
1.125	صافي قيمة الأصول في يوم التقييم	ح
750	عدد الوحدات المقرر استردادها طعان طعان	د
834.750	القيمة الكلية للاسترداد (ج×د)	
تخصيص يوم	تخصم رسوم الاسترداد المعمول بها من مبلغ الاسترداد ويتم الحساب على أساس المدة بين طلب الاسترداد و	
	الاسترداد لكل حامل وحدات على حدة.	
16.875	أ) رسوم الاسترداد (في حالة الاسترداد قبل ستة شهور من الاكتتاب) — 2٪ من القيمة الكلية للاسترداد ، أو	
8.438	ب) رسوم الاسترداد (في حالة الاسترداد خلال الستة شهور المتبقية من مدة الاكتتاب في السنة الأولى	
	للاكتتاب بواسطة حامل الوحدات) — 1٪ من القيمة الكلية للاسترداد ، أو	
-	ج ₎ رسوم الاسترداد ₍ في حالم الاسترداد بعد سنة من الاكتتاب ₎ — لا شئ	
750	رصيد حامل الوحدات من الوحدات (أ – د)	
	طغان طغان يتم الاسترداد على أساس عدد الوحدات	

المثال: طلب استرداد 750 وحدة يملكها حامل الوحدات من إجمالي 1500 وحدة يتم استلامه بعد الإصدار الأولي وفترة حجز الوحدات. وعلى أساس صافي قيمة أصول نظرية تبلغ 1.125، بمجرد قبول الطلب من قبل مدير الصندوق، يتم التعامل مع الطلب لاسترداد الوحدات. في هذه الحالة، يكون مبلغ الاسترداد 843.750 ر.ع. تخصم رسوم الاسترداد المعمول بها من مبلغ الاسترداد. يتم الحساب على أساس المدة بين طلب الاسترداد وتخصيص يوم الاسترداد لكل حامل وحدات على حدة.

في حالة الاسترداد في خلال ستة شهور من تاريخ التخصيص، تخصم رسوم الاسترداد البالغة 16.875 ر.ع (2٪ من قيمة الاسترداد) من مبلغ الاسترداد.

في حالة الاسترداد في خلال الستة شهور المتبقية من تاريخ التخصيص خلال السنة الأولى لتخصيص الوحدات لحامل الوحدات، تخصم رسوم الاسترداد البالغة 8.438 ر.ع (1٪ من قيمة الاسترداد) من مبلغ الاسترداد. بعد اكتمال عام واحد بعد تاريخ التخصيص، لا تطبق رسوم استرداد.

يتم تسوية المدفوعات بعد خصم رسوم الاسترداد (المعمول بها) من القيمة الإجمالية للاسترداد خلال ثلاثة (3) أيام عمل من يوم التقييم.

تعليق حقوق الاسترداد

وفقا للوائح التنظيمية للهيئة العامة لسوق المال، فإنه لا يجوز للصندوق تعليق حق المستثمر في استرداد قيمة وحداته إلا في الحالات الآتية:

- خلال أي فترة يتم فيها وقف عملية التداول على أوراق مالية قيمتها نسبة 51٪ على الأقل من إجمالي أصول الصندوق.
 - 2. وفقا لأية حدود أو اشتراطات مسبقة منصوص عليها صراحة في النظام الأساسي للصندوق.
 - 3. في حالات استثنائية توافق الهيئة عليها.

ويجب على الصندوق الذي يقوم بتعليق إجراءات الاسترداد أن يرسل خلال مدة لا تتجاوز نهاية عمل اليوم التالي لتاريخ التعليق إخطارا إلى الهيئة ويقوم في نفس الوقت بالإفصاح عن ذلك.

حل الصندوق وتصفيته

يتعين على مجلس إدارة الصندوق توصية الجمعية العمومية غير العادية بحلَ الصندوق وتصفيته لأي من الأسباب الآتية:

- إنقضاء الغرض الذي من أجله أنشيء الصندوق، وفقا للنظام الأساسي ونشرة الإصدار.
 - 2. إنخفاض صافى قيمة أصول الصندوق لأقل من _/500.000 ريال عمانى.
 - 3. توقف الصندوق عن ممارسة أعماله بدون سبب قانوني.
- 4. إنخفاض صافي قيمة الأصول إلى المدى الذي تكون فيه النفقات المتكبدة من قبل المستثمرين مرتفعة بشكل غير معقول.
 - 5. بناءً على توصيتمدير الاستثمار.
 - 6. بناءً على طلب الهيئة العامة لسوق المال.

وستصدر الجمعية العمومية القرار بحل وتصفية الصندوق، بما في ذلك تعيين المصفي وتحديد الرسوم الخاصة به وعملية التصفية. وستنتهي سلطات إدارة الصندوق ومقدمي الخدمات فور تعيين المصفي.

تستخدم عائدات التصفية في الوفاء بالالتزامات الواجبة الدفع على الصندوق بعد سداد المصاريف المتعلقة بالحل أو التصفية، ويقسم الرصيد المتبقى بين المستثمرين حسب النسبة والتناسب وفقا لما يملكونه من وحدات الاستثمار.

الفصل التاسع: صافي قيمة الأصول

يتولى مدير الصندوق مسؤولية احتساب صافي قيمة الأصول، ويسري ذلك عند انتهاء "يوم التقييم". وسيتم تقييم الوحدات خلال يوم التقييم الذي يكون في يوم الأثنين. وفي حال موافقة يوم الأثنين ليوم عطلة، فسيجري التقييم في يوم العمل التالي.

سيحتسب مدير الصندوق صافي قيمة الأصول كقيمة الأصول المنسوبة إلى الصندوق ربما في ذلك الإيرادات المستحقة)، مطروحا منها الالتزامات المنسوبة (بما في ذلك الرسوم والنفقات والمخصصات المستحقة للالتزامات المشروطة، إن وجدت، وحسبما تقتضي الضرورة). وسيحتسب صافي قيمة الأصول من خلال قسمة صافي قيمة أصول الصندوق على إجمالي عدد الوحدات الباقية في يوم التقييم ذو الصلة.

ينبغي على مدير الصندوق، بالتشاور مع مجلس إدارة الصندوق ومدير الاستثمار، تأجيل أو تعليق احتساب صافي قيمة الأصول، في حال الظروف الاستثنائية. وستكون هذه الظروف الاستثنائية الحالات التي يتعطل فيها أداء مدير الصندوق لمهامه الخاصة باحتساب صافي قيمة الأصول والظروف التي تعد فيها ظروف السوق غير طبيعية والتي ينتج عنها أن يرى مدير الصندوق بأنه من غير المناسب احتساب صافي قيمة الأصول.

ملكية الوحدات وحقوق حاملي الوحدات

ملكية الوحدات

يمتلك كلّ حامل وحدة حصة نسبية غير قابلة للقسمة في الصندوق، وستعادل النسبة نسبة العدد الإجمالي للوحدات الصادرة والمملوكة من قِبل صاحب الوحدات، ولن يصبح صاحب الوحدات مساهما في البنك الوطني العماني نظرا لكونه صاحب وحدات بالصندوق. وستظل أصول الصندوق بمعزل عن أصول البنك الوطني العماني. وسيمتلك حاملو الوحدات بالتضامن أرباح الصندوق وخسائره (وفقا لحدود المسؤولية).

حقوق حاملي الوحدات

لكل واحد من حاملي الوحدات الحق في ممارسة التصويت في أي اجتماع لحاملي الوحدات. وستمثل كل وحدة بصوت واحد. يحق لحاملي الوحدات الحصول على صافي العائدات المحققة من قبل الصندوق بعد خصم جميع الالتزامات، بما في ذلك الرسوم والنفقات والضرائب — إن وجدت.

سيتمتع جميع حاملي الوحدات بالحقوق المتساوية والمتأصلة والتي تأتي على هذا النحو، إعمالا للوائح التنظيمية للهيئة العامة لسوق المال:

- 1. الحق في استلام توزيعات الأرباح المعلن عنها في الجمعية العمومية.
- 2. الحق في الحصول على حصة في توزيع عائدات أصول الصندوق عند التصفية.
- الحق في الحصول على الموازنة العامة للصندوق وحساب الأرباح والخسائر وسجل صاحب الوحدات.
- 4. الحق في الدعوة لحضور الجمعية العمومية والتصويت في هذه الاجتماعات، بصفة شخصية أو بالوكالة.
- الحق في طلب إلغاء أي قرار للجمعية العمومية أو مجلس إدارة الصندوق، في حال مناقضة هذا القرار للقانون أو النظام الأساسي
 أو اللوائح التنظيمية الداخلية للصندوق.
 - 6. الحق في استرداد وحداتهم في الصندوق، إعمالا لأحكام هذه النشرة.
- 7. الحق في مباشرة الدعاوى القانونية بالنيابة عن حاملي الوحدات أو الصندوق ضد مجلس إدارة الصندوق للصندوق أو المدققين التابعين له؛ و

8. الحق في التقدّم إلى الهيئة العامة لسوق المال (شريطة أن يُدعم هذا الإجراء من قبل المساهمين المالكين لنسبة 5٪ (خمسة بالمئة) على الأقل من الوحدات)، لطلب ممارسة الهيئة العامة لسوق المال لصلاحياتها بتعليق قرارات الجمعية العمومية والمتخذة لصالح فئة معينة من حاملي الوحدات أو ضد فئة معينة من حاملي الوحدات أو لصالح أعضاء مجلس إدارة الصندوق أو غيرها.

حدود المسؤولية

تقتصر مسؤولية حاملي الوحدات الخاصة بالتزامات الصندوق فقط على نطاق مساهماتهم في الصندوق. ولن يلتزم أي حامل للوحدات بأداء أي مدفوعات تتجاوز التزامه تجاه أي مسؤولية أو الإبراء من أي التزامات للصندوق. وفور سداد سعر الاكتتاب كاملا، فلن يتحمل صاحب الوحدات أي مسؤولية مالية تجاه أي طرف، وذلك فيما يتعلق بامتلاكه للوحدات أو توليه مسؤوليات الصندوق.

الأرباح والتوزيعات

يعود لمدير الاستثمار أن يقرر إذا كان من المناسب توزيع أو إعادة استثمار الأرباح. يجوز سداد الأرباح مستحقة الدفع إلى حاملي الوحدات، فيما يتعلق بأي مدة مالية، من أي مما يلي:

- 1. الأرباح التي تسلمها الصندوق؛
- 2. الفوائد التي تسلمها الصندوق؛
- 3. الأرباح المحققة وغير المحققة والناتجة عن شراء وبيع الأوراق المالية.

وسيتم نشر إعلانات الأرباح والتوزيع في جريدتين يوميتين في سلطنة عمان، إحداهما باللغة الإنجليزية والأخرى باللغة العربية. ويجوز لصاحبي الوحدات الاختيار، خطيا، باستلام الأرباح بالشيكات أو من خلال الدفع بالحوالة البنكية، خالصة من الرسوم البنكية. وما لم يتحدد خلاف ذلك، فسيكون الدفع المعتاد بالريال العماني. وعند الطلب، فمن الممكن أن يتم الدفع بأية عملة أخرى أساسية قابلة للتحويل إلى الريال العماني بسعر الصرف السائد وقتئذ ووفقا للرسوم المطبقة.

نقل ملكية الوحدات

إن ملكية الوحدات قابلة للنقل وفقا لأحكام المادة 233 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق المال. ويمكن إعمال نقل ملكية الوحدات من قبل مدير الصندوق فقط. وتنتقل ملكية الوحدات باثباتها في السجل وعلى إدارة الصندوق تسجيل نقل الملكية بلا مقابل خلال ثلاثة أيام من تاريخ استلامه المستندات الضرورية لذلك. لن تكون الوحدات التي استلم مدير الصندوق طلب استرداد بخصوصها قابلة لنقل الملكية ما لم يُبطل طلب الاسترداد بموافقة الصندوق.

الجمعيات العمومية

تكون الجمعية العمومية هي السلطة العليا للصندوق، وستتكون من كافة حاملي الوحدات، وتعقد حسب ما ورد بشأنها في النظام الأساسي.

الجمعية العامة العادية:

يتم عقد الجمعيات العامة العادية:

- الاختيار أعضاء مجلس إدارة الصندوق، أو
- 2. لأي غرض تراه مجلس إدارة الصندوق أو مدير الاستثمار مناسبا.

الجمعيات العمومية غير العادية

تنعقد الجمعية العامة العادية وفقا لما يحدده النظام الأساسي للصندوق/ كما تنعقد الجمعية العمومية غير العادية إذا اقتضت مصلحة الصندوق ذلك أو بناء على ما يوجبه القانون أو لائحته أو عندما يطلب ذلك مستثمر أو أكثر ممن يملكون 10٪ أو أكثر من رأسمال الصندوق. وفي جميع الأحوال يتعين دعوة الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر في المسائل التالية:

- 1. تعديل النظام الأساسي للصندوق.
- 2. تغيير الأهداف الاستثمارية الأساسية للصندوق.
- 3. تعديل مواعيد حسابصافي قيمة الأصول أو صافي القيمة المحققة.
 - 4. تخفيض عدد مرات أو حدود الاسترداد.
- 5. تغيير وضع الصندوق بالاندماج أو الانفصال أو التحويل أو غير ذلك.
 - 6. حل الصندوق أو تصفيته.

وحيثما تعجز مجلس إدارة الصندوق عن عقد الجمعية العمومية غير العادية، فسيقوم مدير الاستثمار بعقده. ولن تعد إخطارات حضور الجمعية العمومية سارية ما لم تتضمن أيضا جدول الأعمال. وبعد الحصول على موافقة الهيئة العامة لسوق المال، فسيتم نشر إخطارات حضور الجمعية العمومية في جريدتين يوميتين على الأقل ولمدة يومين متتابعين. وسترسل الإخطارات إلى حاملي الوحدات بالبريد العادي أو تسلم يدا بيد إلى وكلائهم بعد تسجيل توقيعاتهم، قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع، إلى جانب نموذج التفويض وجدول الأعمال والمذكرات والوثائق المنتظر مناقشتها في الاجتماع.

ستضع مجلس إدارة الصندوق جدول أعمال الجمعية العمومية أو يجوز وضعها من قبل مدير الاستثمار في حال عقده للاجتماع. وستتضمن خطة العمل أيضا العروض المقدمة من أي مستثمر يملك 5٪ على الأقل من رأس المال، وذلك قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ إرسال الإخطار إلى حاملي الوحدات لعضور الاجتماع. ولن تنظر الجمعية العمومية في أية أمور غير مشمولة بجدول الأعمال.

- يجوز لكل حامل للوحدات أو وكيله، الحامل لتفويض خطي، حضور الجمعية العمومية، وسيكون له صوت واحد عن كل وحدة استثمارية يمتلكها.
- وفقا للمادة 256 من اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال، للمستثمرين أو من ينوب عنهم الذين يمتلكون جميع وحدات الصندوق أن يعقدوا جمعية عامة دون مراعاة الأحكام المقررة لدعوتها، ولهذه الجمعية أن تصدر أية قرارات تدخل في صلاحيتها.

ستعد الجمعية العمومية قانونية إذا حضرها المستثمرون أو وكلائهم المثلين لنسبة 50٪ على الأقل من وحدات الاستثمار، في حالة الجمعية العمومية غير العادية. وحيثما لا يكون النصاب القانوني الجمعية العمومية العادية. وحيثما لا يكون النصاب القانوني اللازم ممثلا، فستتم الدعوة لعقد جمعية عمومية ثانية خلال شهر واحد من تاريخ الجمعية الأولى. وسينشر الإعلان في الجرائد اليومية قبل أسبوع واحد على الأقل من تاريخ الاجتماع. وستكون الجمعية العمومية العادية الثانية قانونية بصرف النظر عن نسبة الحاضرين. كما ستستلزم الجمعية العمومية غير العادية الثانية حضور حاملي الوحدات المالكين لنسبة 50٪ على الأقل من وحدات الاستثمار.

وسيترأس الجمعية العمومية رئيس مجلس إدارة الصندوق أو نائب الرئيس أو مدير الاستثمار في حال غياب الرئيس ونائب الرئيس. وسيعيّن الاجتماع أمين سر لتسجيل المحضر، بما في ذلك المداولات والقرارات والتصويت. وسيكون لكل مستثمر الحق في الحصول على المحضر.

الفصل العاشر: الرسوم والمصروفات

أ. مصروفات الإصدار

ستأتى مصروفات الإصدار الأولى المفروضة على الصندوق خلال الإصدار الأولى على النحو التالى:

- أ. رسوم إدارة الإصدار
- ب. المصروفات التنظيمية
- ج. رسوم المستشار القانوني
 - د. رسوم بنوك التحصيل
- ه. مصروفات الطباعة والدعاية والتسويق
 - و. مصروفات التسويق
 - ز. رسوم وكيل التوزيع

وسيُفرض على البنك نسبة 2 ٪ كحد أقصى من حجم الإصدار. أما المصروفات المتجاوزة لنسبة 2 ٪ من حجم الإصدار، فستفرض على البنك الوطني العماني، بصفته مدير الاستثمار.

ب. الرسوم والمصروفات الأخرى

رسوم إدارة الاستثمار: سيحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم الإدارة (رسوم إدارة الاستثمار) بنسبة 1.1 ٪ سنويا من صافي قيمة أصول الصندوق، كما هو وارد في اتفاقية إدارة الاستثمار. وستحتسب رسوم إدارة الاستثمار الزائدة وفقا لصافي الأصول اليومي والمدفوع شهريا في نهاية كل شهر.

رسوم الأداء: سيحق لمدير الاستثمار الحصول على رسوم للأداء بنسبة 10٪ من العائدات الزائدة عن 10٪ سنويا. وسيتم دفع هذه الرسوم سنويا إلى مدير الاستثمار.

رسوم الحفظ: وفقا لاتفاقية الحافظ الأمين، فسيحق للحافظ الأمين الحصول على رسوم للحفظ. وسيدفع الصندوق أيضا رسوما للحافظ الأمين الفرعي على صافي قيمة الأصول، إعمالا للاتفاقية المبرمة بين الحافظ الأمين والحافظ الأمين الفرعي. وستحتسب رسوم الحفظ الموضّعة أعلاه وفقا لصافي الأصول اليومي والمدفوع شهريا في نهاية الشهر. وبالإضافة إلى رسوم الحفظ، فسيدفع الصندوق الرسوم الخاصة بكل معاملة، وفقا لاتفاقية الحافظ الأمين.

رسوم مدير الصندوق: إعمالا لاتفاقية مدير الصندوق ، فسيحق للمدير الحصول على رسوم بنسبة 0.15٪ سنويا أو 15.000 ريال عماني، أيهما أعلى. وستحتسب رسوم مدير الصندوق الواردة أعلاه وفقا لصافي الأصول اليومي والمدفوع شهريا في نهاية الشهر. وسيتصرف مدير الصندوق كأمين سجل الصندوق.

رسوم الاكتتاب اللاحق: يجوز أن يحمل أي اكتتاب خلال مدة العرض المتصلة رسوم اكتتاب بنسبة تصل إلى 2٪ من صافي قيمة الأصول. وسيتم فرض رسوم الاكتتاب على كافة الاكتتابات اللاحقة على المكتتب، وفقا لما يراه مدير الاستثمار أو الجهة الإدارية، بصورة كليّة أو جزئية.

رسوم الاسترداد وتسوية الدفع: سيخضع الاسترداد من قِبل حاملي الوحدات لأي من الوحدات المملوكة لهم إلى خصم رسوم استرداد بنسبة 2٪ من صافي قيمة الأصول، إذا تم الاسترداد قبل ستة أشهر من الاكتتاب الأوليّ، وبنسبة 1٪، إذا تم الاسترداد خلال مدة الستة أشهر الباقية، خلال السنة الأولى من الاكتتاب. ويمكن تعديل مستوى الرسوم من قِبل مجلس إدارة الصندوق.

الرسوم/ النفقات الأخرى: وهي أية نفقات أخرى تتعلق مباشرة بالصندوق، والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، كلِ مما ملى:

- أ. عمولة الوساطة في شراء وبيع الأوراق المالية أو أية استثمارات أخرى.
- ب. طباعة ونشر وتوزيع نفقات صافي قيمة الأصول والحسابات والجمعيات العمومية وغير ذلك من الإخطارات/ المواد التي قد تستلزمها اللوائح التنظيمية.
 - ج. الخسائر/ المصروفات المتكبدة كنتيجة للإدارة اليومية للصندوق.
 - د. الضرائب، إن وجدت.

الفصل الحادي عشر: مزيد من المعلومات عن الصندوق

الضرائب

وفقا للمرسوم السلطاني رقم 2009/28 (وتعديلاته)، تعفى إيرادات الصناديق مثل صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي (تحت التأسيس)، المؤسس كحساب استثمار مشترك والمسجل لدى الهيئة العامة لسوق المال، من ضرائب الدخل. لذلك، سيكون الدخل المكتسب من قبل الصندوق معفيا من الضرائب العمانية (لكنها قد تخضع للضرائب المحلية، وفقا لنطاق اشتقاق الدخل من الاختصاصات الأخرى).

حسابات الصندوق والسياسة المحاسبية

سيجري إعداد التقارير المالية للصندوق وفقا لمعايير رفع التقارير المالية الدولية ووفق ما يقتضيه القانون العماني.

- سيكون للصندوق مسؤولية مالية مستقلة عن مدير الاستثمار والجهة الإدارية.
- سيحتفظ الحافظ الأمين بحساب بنكي مستقل ومنفصل للصندوق في عمان وخارج عمان، إذا اقتضت الحالة، للقيام بالسحوبات والإيداعات بالنيابة عن الصندوق.
- فيما يتعلق بعمليات البيع والشراء وغير ذلك من المعاملات، فسيجري التعامل مع البنك ككيان مستقل، وسيكون دائنا في حالة البيع ومدينا في حالة الشراء. وستدفع كافة التكاليف المتعلقة بالصندوق مباشرة من أصول الصندوق.
- سيتم الاحتفاظ بالسجلات المحاسبية للصندوق بعيدا عن سجلات مدير الاستثمار، وسيتم تدقيقها من قبل المدققين المستقلين المعتمدين أو المعينين من قبل مجلس إدارة الصندوق.
- لمجلس إدارة الصندوق صلاحية عزل أو تغيير مدققي الصندوق خلال مدة عمل الصندوق. وستخطر الهيئة العامة لسوق المال بتعيينات المدققين.

عائدات الصندوق

ستتألف عائدات الصندوق مما يلي:

- 1. الأرباح المكتسبة نتيجة للتعامل في الأوراق المالية المملوكة بالنيابة عن الصندوق.
 - 2. الدخل الناتج عن أصول الصندوق.
 - 3. الفائدة المقيدة على حسابات الصندوق.
- 4. أية عائدات أخرى، ترتبط بشكل مباشر بالصندوق وتنتج عن استثمار أصول الصندوق.

مصروفات الصندوق

- 1. تكاليف تأسيس الصندوق المبدئية.
- 2. تكاليف عقد أية اجتماعات لحاملي الوحدات.
- 3. الرسوم المدفوعة لمجلس إدارة جهة إدارة الصندوق.
 - 4. الرسوم المدفوعة لمدير الاستثمار.
- 5. الرسوم المدفوعة إلى الحافظ الأمين والحافظ الأمين الفرعي، إن وُجد.
 - 6. الرسوم المدفوعة للمدير.
- 7. الرسوم المدفوعة إلى الهيئة العامة لسوق المال وأية رسوم أخرى للترخيص والتسجيل أو أية مصروفات ونفقات مماثلة.
 - 8. النفقات المتعلقة بالسجلات المحاسبية ورسوم التدقيق.
 - 9. عمولة الوساطة والرسوم البنكية المدفوعة بخصوص بيع وشراء الأوراق المالية المملوكة بالنيابة عن الصندوق.
 - 10. أية رسوم فنية أو قانونية أو استشارية والتي تتعلق بامتلاك أصول الصندوق والاحتفاظ بها والتصرف فيها.
 - 11. جميع التزامات الصندوق الخاصة بالضرائب، سواء كانت مستحقة على أصول الصندوق أو إيراداته.
 - 12. أي نفقات متعلقة بممارسة الحقوق والواجبات المتعلقة بأصول الصندوق.
- 13. تكاليف إعداد وطباعة ونشر وتوزيع الإخطارات العامة والتقارير والتقييمات والحسابات وقوائم الأسعار السنوية والمؤقتة، وغير ذلك من التقارير أو الوثائق التي يكون مسموحا بها أو لازمة بموجب القوانين أو اللوائح التنظيمية المعمول بها في عمان، وأية مراسلات أخرى تقدم إلى حاملي الوحدات.
 - 14. تكاليف طباعة أي شهادات أو وكالات.
 - 15. أية خسائر متكبدة كنتيجة للتعامل في الأوراق المالية المملوكة بالنيابة عن الصندوق.
 - 16. تكاليف الاحتفاظ بالحسابات.
- 17. تكاليف إعداد وإصدار كافت الوثائق الرسمية المتعلقة بالصندوق، بما في ذلك إفادات التسجيل وبيانات العرض لدى كافت السلطات ذات الاختصاص على الصندوق أو عرض الوحدات.
 - 18. الرسوم القانونية والمصروفات الأخرى المرتبطة بشكل مباشر بالصندوق.

التقارير والبيانات المالية

سيتولى مدير الاستثمار، إلى جانب مدير الصندوق، إعداد البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة خلال الربع الأول والثاني والثالث من كل سنة مالية. كما سيعد أيضا القوائم المالية للعام بأكمله خلال ثلاثة أشهر من نهاية السنة المالية، متضمنا الميزانية المالية المدققة وحساب الأرباح والخسائر وبيان التغييرات في الوحدات وبيان التدفقات النقدية وتقرير مجلس إدارة الصندوق. ويجب الإفصاح عن هذه البيانات للجمهور وحاملي الوحدات بطريقة عادلة ودقيقة تتسم بالشفافية والبعد عن التضليل.

ستقدم البيانات المالية الربع سنوية غير المدققة إلى مركز المعلومات بسوق مسقط للأوراق المالية خلال 30 يوم من انتهاء كل ربع سنة أو أي مدة قانونية أخرى تنص عليها قواعد وشروط الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، من خلال نظام الإرسال الإلكتروني الخاص لسوق مسقط للأوراق المالية. وستنشر البيانات في جريدتين يوميتين في عمان، إحداهما باللغة العربية والأخرى باللغة الإنجليزية.

الفصل الثاني عشر: التعهدات

أولا: صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي

يتعهد أعضاء مجلس إدارة الصندوق منفردين ومتضامنين بما يلي: أن يمتثل الصندوق بكل قوانين الهيئة العامة لسوق المال واللوائح المعمول بها. وقعها:

موسى بن مسعود الجديدي عضو مجلس إدارة الصندوق

أحمد السلمي عضو مجلس إدارة الصندوق

ثانيا: المستشار القانوني

بهذا يؤكد المستشار القانوني الوارد اسمه أدناه بأن جميع الإجراءات المتخذة لطرح الوحدات موضوع هذه النشرة متوافقة مع القوانين والتشريعات المتعلقة بأعمال الصندوق وقانون الشركات التجارية وقانون راس المال واللوائح والتوجيهات الصادرة وفقا لذلك ومتطلبات وقواعد إصدار الوحدات وتشكل نشرة الإصدار المقدمة للهيئة العامة لسوق.

وقعها:

منصورجمالمالك

الشريك المدير

البوسعيدي ومنصور جمال وشركاؤهم

ثالثا: مديرالإصدار

استنادا إلى المسئوليات المنوطة بنا بموجب أحكام المادة (13) من قانون سوق رأس المال ولائحته التنفيذية الصادرة من الهيئة العامة لسوق المال، لقد قمنا بمراجعة كل الوثائق ذات العلاقة والمواد الأخرى اللازمة لإعداد نشرة الإصدار والعرض الخاص بوحدات صندوق البنك الوطني العماني لدول مجلس التعاون الخليجي من خلال الطرح العام.

يتحمل مدير الإصدار المسؤولية فيما يتعلق بصحة المعلومات المقدمة في هذه النشرة، وقد اكد بأنها لم تغفل أية معلومات جوهرية منها، والتي يكون الإغفال فيها من شأنه أن يجعل النشرة مضللة.

بهذا يؤكد مدير الإصدار على ما يلي:

- 1. أننا اتخذنا العناية الواجبة والمعقولة لكي نضمن أن البيانات الواردة في نشرة الإصدار تتفق مع الحقائق الواردة في الوثائق والمواد والمستندات الأخرى المتعلقة بالطرح.
- وفقا لعلمنا ومن خلال المعلومات المتاحة من الصندوق فان الصندوق بهذا يؤكد على أنه لم تحذف أية معلومات جوهرية يمكن أن يتسبب حذفها في جعل هذه النشرة مضللة.
- 3. إن نشرة الإصدار والطرح المتعلق بها يتفقان مع كافة إجراءات ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها في قانون سوق رأس المال وتعديلاته، واللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال وتعديلاتها ونموذج نشرة الإصدار المعمول به لدى الهيئة وقانون الشركات التجارية وتعديلاته والتعليمات والقرارات الأخرى الصادرة في هذا الشأن.
- 4. إن البيانات والمعلومات التي تم عرضها في نشرة الإصدار المقدمة باللغة العربية (وترجمتها غير الرسمية إلى اللغة الإنجليزية) صحيحة
 وعادلة وكافية لمساعدة المستثمر على اتخاذ القرار المناسب حول الاستثمار أو عدمه في الوحدات المطروحة للاكتتاب.

وقعها:

السيد / وصفي بن جمشيد آل سعيد

نائب المدير العام رئيس أعمال بنوك الاستثمار

البنك الوطني العماني (ش.م.ع.ع)